المفيد في قواعد التوحيد

تأليف
د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مركز سطور للبحث العلمي
دار الإمام مسلم

المفيد
في
قواعد التوحيد

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

طباعة - نشر - توزيع

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة

شارع الفيصليَّة - خلف الجامعة الإسلاميَّة


00966532627111
00966590960002

 daremslm@gmail.com

   daremslm

ح دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، ١٤٤١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القحطاني، طارق سعيد عبد الله

المفيد في قواعد التوحيد. / طارق سعيد عبد الله القحطاني. -

/ المدينة المنورة، ١٤٤١هـ

ردمك: ٢-٤٢-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨

١- التوحيد أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/١١٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٤١/١١٦٩٦

ردمك: ٢-٤٢-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨

مركز سطور للبحث العلمي

Sutor.center@gmail.com

بحث علمي - طباعة - صفّ - تنسيق - تصميم

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م

المفيد في قواعد التوحيد

تأليف

د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

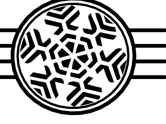
مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم




بسم الله الرحمن الرحيم





مقدمة

إنَّ الحمدَ للّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ سيد الأولين والآخرين، والمبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أمّا بعد: فإن من أوجب ما يكون على طالب العلم هو ضبطُ ما عَلِمَ، وحفظَه، واستحضاره عند الحاجة، ومن الخطأ أن يحفظ الطالب القواعد الفقهية دون العقدية، لأن علم التوحيد والعقيدة أهم وأعظم، فالطالب يبدأ بحفظ الأهم، ثم ينتقل للذي بعده في الأهمية، ومزيّة القواعد تكمن في الأمور الآتية:

١ ـ الضبط.

٢ ـ التسهيل.

٣ ـ تنمية ملكة الطالب في الجانب التنظيري.

ولهذا عزمت ـ بتوفيق اللّه وعونه ـ أن أكتب هذه الورقات في قواعد التوحيد لعل اللّه يجعل لها القبول وينتفع بها الطلاب وعامة المسلمين.

وصلى اللّه وسلم وبارك على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه
طارق بن سعيد بن عبد اللّه
آل دبيس القحطاني



التمهيد

- المطلب الأول: تعريف التوحيد.
- المطلب الثاني: العلاقة بين أقسام التوحيد الثلاثة.
- المطلب الثالث: معنى العبادة.
- المطلب الرابع: أركان العبادة وشروطها.
- المطلب الخامس: أقسام العبادة.



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



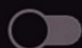
معلومات

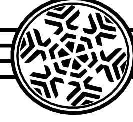
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة





المطلب الأول:
تعريف التوحيد

سار كثير من العلماء في بيان التعاريف الشرعية إلى طريقين:

❁ **الأول**: بيان المعنى.

❁ **الثاني**: بيان أنواعه.

إن من الضروري في بيان تعريف التوحيد أن أذكر أقسامه باعتباراتها المتنوعة، وذلك لأهميته؛ ولكونه قد وقع فيه لبس عند كثير من الطوائف، وهذا أيضًا داخل في مبدأ التسهيل وضبط العلم، مفيد في مقام التعليم، ولذلك سيكون البيان على النحو الآتي:

❁ التقسيم الأول ❁

تقسيم التوحيد باعتبار ما يتعلق بالله ﷻ

وهو ثلاثة أقسام:

الأول: توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات.

➢ **القسم الأول: توحيد الربوبية:**

هو إفراد اللّه بأفعاله، أي الإقرار بأنه لا شريك له في

أفعاله،كالخلق، والملك، والتدبير، فإفراده بالخلق: أن يعتقد الإنسان أنه لا خالق إلا اللّه، وأما إفراد اللّه بالتدبير، فهو اعتقاد القلب بأنه لا مدبر إلا اللّه وحده، وأما معنى إفراد اللّه بالملك: أي لا يملك الخلق إلا خالقهم(١).

➢ القسم الثاني: توحيد الألوهية

ويقال له: توحيد العبادة باعتبارين؛ فباعتبار إضافته إلى اللّه يسمى: توحيد الألوهية، وباعتبار إضافته إلى الخلق يسمى توحيد العبادة. وهو إفراد اللّه ﷻ بالعبادة(٢)، أي صرف العبادة للّه ﷻ وعدم الإشراك فيها، فلا يصلي ولا يصوم ولا يحج ولا ينذر إلا للّه، ولا يدعو إلا اللّه، ولا يستغيث إلا باللّه، ولا يتوكل إلا على اللّه، ولا يخاف إلا من اللّه.

➢ القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات

وهو: إفراد اللّه بأسمائه الحسنى، وبما ثبت له من صفات الكمال على وجه الحقيقة، بلا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، والإيمان بمعانيها وأحكامها(٣).

التقسيم الثاني: تقسيم التوحيد باعتبار ما يتعلق بالعبد

وهو قسمان:

الأول: التوحيد العلمي أو الاعتقادي، أو القولي، أو الخبري(٤)،

---

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٢)، شرح الطحاوية، للبراك (ص٢٦).

(٢) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق: (٢/ ٣١٣)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد التميمي، (ص٢٩).

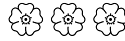
(٤) ينظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٩٣)، ومدارج السالكين (١/ ٤٨).

أو المعرفة والإثبات[١].

الثاني: التوحيد العملي (أو توحيد القصد والطلب، أو التوحيد الفعلي، أو الإرادي الطلبي، أو توحيد الجوارح وعمل القلب)[٢]، أو توحيد العبادة[٣].

فالتقسيمان - أي باعتبار ما يتعلق بالله وباعتبار ما يتعلق بالعبد - بمعنى واحد؛ لأنه تقسيم استقرائي يستند على أدلة صريحة، فتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات يدخلان في توحيد المعرفة والإثبات.

وتوحيد الألوهية يدخل في توحيد القصد والطلب.

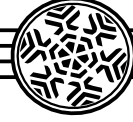


---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤١٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٣٩٤)، الصفدية (٢/ ٢٢٨)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٠١).

(٣) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة التميمي (ص٤٦).



المطلب الثاني:

العلاقة بين أقسام التوحيد الثلاثة

هذه الأقسام بمجموعها تُشكِّل جانب الإيمان باللّه الذي يُسمى التوحيد، فلا يكمل الإيمان إلا باجتماعها، وعدم فصلها عن بعض، أو الاستغناء ببعضها عن الآخر، لأنها متلازمة متكاملة، يكمل بعضها بعضًا، ولذا فمن أتى بنوع واحد منها ولم يأت بالآخرين فإنه لم يأت بها على الوجه المطلوب، وعندئذ لا ينتج أثره المطلوب.

وبهذا يمكن القول إن توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات وسيلة إلى توحيد العبادة؛ لأنه هو الغاية والحكمة المقصودة بالخلق والأمر، وكذلك توحيد الألوهية لا يقوم بدون توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية والألوهية لا يستقيمان بدون توحيد اللّه في أسمائه وصفاته، فأي خلل يقع في أي نوع هو خلل في التوحيد كله.

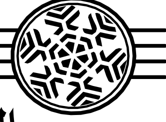
فتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية.

وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية.

وتوحيد الأسماء والصفات شامل للنوعين معًا[(١)].

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٩٧)، مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، عثمان بن جمعة ضميرية (ص: ٢٢٣)، حقيقة التوحيد والفروق بين الربوبية والألوهية، علي بن نفيع العلياني (ص:٨٣ وما بعدها)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة التميمي (ص٤٦).



المطلب الثالث: معنى العبادة

العبادة لها متعلقان:

الأول: متعلق بالعبد، وقد عرفها العلماء بأنها: غَايَة الذل للّه سبحانه وتعالى بغاية المحبَّة لَهُ.

والمتعلق الثاني: بالمتعبد به، وهي اسم جامع لكل ما يحبه اللّه ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة.

فالأعمال والأقوال الظاهرة: كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والوفاء بالعهود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد للكفار والمنافقين، والإحسان للجار، واليتيم، والمسكين، وابن السبيل، والخادم، والبهائم، والدعاء، والذكر، والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة.

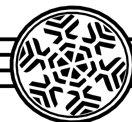
وكذلك الأعمال القلبية الباطنة: كحب اللّه، ورسوله، وخشية اللّه، والإنابة إليه، وإخلاص الدين له، والصبر لحكمه، والشكر لنعمه، والرضا بقضائه، والتوكل عليه، والرجاء لرحمته، والخوف من عذابه، وأمثال ذلك هي من العبادة للّه.

وذلك أن العبادة للّه هي الغاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها، كما قال اللّه سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وبها أرسل جميع الرسل، كما قال نوح لقومه: ﴿فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩][(١)].

---

(١) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٤٤، ٤٨).



المطلب الرابع:
أركان العبادة وشروطها.

أركان العبادة هي: (الحبُّ والخوفُ والرجاء).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعلم أن محركات القلوب إلى اللّه ﷻ ثلاثة: المحبة والخوف والرجاء. وأقواها المحبة وهي مقصودة تراد لذاتها؛ لأنها تراد في الدنيا والآخرة بخلاف الخوف فإنه يزول في الآخرة قال اللّه ـ تعالى ـ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، والخوف المقصود منه: الزجر والمنع من الخروج عن الطريق، فالمحبة تلقى العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه، والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب، والرجاء يقوده. فهذا أصل عظيم، يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه، وكل أحد يجب أن يكون عبدًا للّه لا لغيره»(١).

فلا بد في العبادة من اجتماع الحب مع الذل، والخوف مع الرجاء، قال ـ تعالى ـ في وصف عباده المؤمنين: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥](٢).

وقال بعض السلف: «من عبد اللّه بالحب وحده فهو زنديق، ومن

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٩٥).

(٢) ينظر: عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك، الشيخ صالح الفوزان (ص: ٧٠).

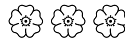
عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن مُوحِّد»[١].

«والعبادة أصل معناها: الذل. يقال: طريقٌ مُعبَّدٌ، إذا كان مُذللاً قد وطئته الأقدام. لكن العبادة في الشرع تتضمن غاية الذل للّه ـ تعالى ـ بغاية الحب له، ومن خضَعَ لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدًا له، ولو أحبّ شيئًا ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، كما يُحبُّ الرجل ولده وصديقه، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة اللّه ـ تعالى ـ بل يجب أن يكون اللّه أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون اللّه أعظم عنده من كل شيء، بل لا يستحق المحبة والخضوع التام إلا اللَّه»[٢]. أما شروط العبادة وقبول العمل.

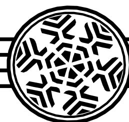
فهما شرطان لا يقبل العمل إلا بهما:

الأول: تجريد الإخلاص للّه ـ سبحانه ـ.

الثاني: تجريد المتابعة للنبي ﷺ[٣].



(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٨١).
(٢) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٤٨ ـ ٤٩).
(٣) الروح (ص: ١٣٥).



المطلب الخامس:
أقسام العبادة

يمكن تقسيم العبادة باعتبارات مختلفة، منها:

أولًا: التقسيم باعتبار نوعها:

وينقسم إلى قسمين:

١ ـ عبادات محضة، أي كل فعل لا يعلم إلا من الشرع (سواء أكانت قلبية أم عملية).

٢ ـ عبادات غير محضة، وهي جميع الأفعال التي في أصلها ليست عبادة، ولكنها تتحول بالنية وقصد التعبد فيها، مثل الأكل من أجل التقوي على الطاعة، وصلة الأرحام من أجل اللّه وليس من أجل السمعة، والنوم مبكرًا من أجل الاستيقاظ للصلاة.

ثانيًا: التقسيم باعتبار أصلها أو محلها:

وينقسم إلى أربعة أقسام:

١ ـ **عبادات قلبية**، وهي اعتقاد ما أخبر اللّه ﷻ به عن نفسه، وأخبر رسوله ﷺ عن ربه؛ من أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، وما أشبه ذلك.

ودليل هذا النوع، قول اللّه ﷻ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ومنها أعمال القلوب؛ كمحبة اللّه، والتوكل، والإنابة، والإخبات، والوجل، والطمأنينة، والخوف منه، ورجائه، والإخلاص له، والصبر على أوامره ونواهيه وأقداره، والرضا به وله وعنه، والموالاة فيه، والمعاداة فيه، ونحو ذلك.

٢ ـ عبادات قولية: ومن أَجَلِّها: النطق بكلمة الإخلاص «لا إله إلا اللّه»، والدعاء إلى اللّه والذب عنه، والقيام بذكره ﷻ، وتبليغ دينه، وقراءة القرآن، ونحو ذلك.

٣ ـ عبادات بدنية: وتشمل أعمال الجوارح؛ من صلاة، وجهاد، وحج، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان إلى الخلق، ونحو ذلك.

٤ ـ عبادات مالية: وتشمل إخراج الزكاة من المال، امتثالاً لأمر اللّه، والوفاء بالنذر، والجهاد بالمال في سبيل اللّه ﷻ[١].

المبحث الأول: قواعد في توحيد الألوهية

القاعدة الأولى: الإله في اللغة بمعنى مألوه ومعبود، من التأله والتعبد.

القاعدة الثانية: دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة.

القاعدة الثالثة: دين الإسلام مبني على أصلين، أن نعبد اللّه وحده، وأن نعبده بما شرع.

القاعدة الرابعة: صرف أي نوع من العبادة لغير اللّه شرك.

---

(١) المفيد في مهمات التوحيد (١/ ٩٦).

القاعدة الخامسة: العبادة ما كان واجبا أو مستحبا وما سوى ذلك فهو شرك أو بدعة.

القاعدة السادسة: الإلهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الإلهية.

القاعدة السابعة: أن التوحيد الذي دعت له الرسل عليهم السلام هو توحيد الألوهية.

القاعدة الأولى: الإله في اللغة بمعنى مألوه ومعبود، من التأله والتعبد

ومعبود، من التأله والتعبد، وهذا ما دلت عليه اللغة فـ(إلهٌ) على وزن «فِعالٍ بمعنى مفعول؛ لأَنه مأْلُوه أَي معبود كقولنا إمامٌ فِعَالٌ بمعنى مَفْعول لأَنه مُؤْتَمّ به»[١]، وأصل إله (ولاه) فقلبت الواو همزة، مثل: وجاج: إجاج، ومعنى ولاه أن الخلق إليه يولهون في حوائجهم، ويفزعون إليه فيما يصيبهم ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم كما يوله كل طفل إلى أمه[٢].

إذن، هذا هو معنى إله وليس كما يقول المتكلمون: إنه (القادر على الاختراع) أو نحوه من المعاني البعيدة، إذ إن المشركين لا ينازعون في قدرة اللّه على الخلق، فمن لم يقل بأن الإله بمعنى المعبود المستحق للعبادة فما الجديد الذي تميز به عن المشركين؟!.

القاعدة الثانية: دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة[٣].

وهذه القاعدة فيها رد على عباد القبور الذين يتوجهون إلى القبور

---

(١) الصحاح للجوهري (ص: ٥١)، لسان العرب (١٣/ ٤٦٧).
(٢) تهذيب اللغة (١/ ١٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١١)

والأوثان، والمشاهد والأموات؛ لأنهم إذا قيل لهم: إن دعاء المسألة للأموات شرك، قالوا: هذا دعاء عبادة، أي أن الآيات والأحاديث التي فيها ذكر الدعاء ـ بزعمهم ـ لا يدخل فيها دعاء المسألة، فمثلا: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ونحوها من الآيات...

والجواب: أن هذه القاعدة تبطل هذا الزعم، لأن النصوص إن كانت تتناول دعاء العبادة فهي تستلزم دعاء المسألة، أي: تتناول نوعي الدعاء، لكن قد يكون أحدهما أظهر في الدلالة من الآخر، لكنه إما يتضمنه وإما يستلزمه، وأذكر بعض الأمثلة على النحو الآتي:

ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف:٥٥]، فهذه الآية تتناول النوعين لكنها أظهر في دعاء المسألة، إذ دعاء المسألة طلب ما ينفع الداعي وطلب كشف ما يضره ودفعه، وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود المستحق للعبادة، ولهذا أنكر ـ تعالى ـ على من عبد من دونه ما لا يملك ضرًا ولا نفعًا[١].

ـ قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان: ٧٧] فهذه الآية تتناول النوعين لكنها أظهر في دعاء العبادة المستلزم لدعاء المسألة.

۞ القاعدة الثالثة: دين الإسلام مبني على أصلين، أن نعبد الله وحده، وأن نعبده بما شرع[٢].

ومن أدلة هذه القاعدة قوله ﷺ فيما يروي عن ربه ـ تبارك وتعالى ـ:

(١) المصدر السابق: مجموع الفتاوى (١٥/ ١٠)

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ٨٠).

«وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا لهم...»[١].

فهذا الحديث تضمن الأصلين، وهما المقصود الذي خلق له الخلق، إفراد اللّه بالعبادة وضده الشرك، وعبادته بما شرع، وضدها البدعة، لأن المشرك يعبد مع اللّه غيره، وصاحب البدعة يتقرب إلى اللّه بما لم يأمر به ولم يشرعه ولا أحبه[٢].

القاعدة الرابعة: صرف أي نوع من العبادة لغير اللّه شرك[٣]

سواء كانت عبادة قلبية، أو قولية، أو عملية، وهذا فيه رد على من صرف أي نوع من العبادات لغير اللّه، كدعاء الأموات والأولياء، أو الخوف من شيوخ الطريقة، أو نحو ذلك؛ لأن العبادة حق محض للّه سبحانه وتعالى، قال اللّه ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

القاعدة الخامسة: العبادة ما كان واجبًا أو مستحبًا وما سوى ذلك فهو شرك أو بدعة[٤]

وهذه القاعدة يمكن أن يعبر عنها بالآتي:

ـ (الأصل في العبادات التوقيف لا يشرع منها إلا ما شرعه الله)[٥].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٢) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٣٠٣).

(٣) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية (ص: ٤٣).

(٤) المصدر السابق (ص: ٤٤ ـ ٤٥).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٨٦).

ـ (الله يعبد بما شرع ولا يعبد بالأهواء والبدع)[١].

ـ وكذلك القاعدة الثالثة التي سبقت.

ومن الأمثلة المخالفة للقاعدة: زيارة الآثار التي لم يرد النص فيها، ومثل الحج للقبور، والطواف عليها، فكل هذه الآثار لم يرد النص على وجوبها أو استحبابها. قال اللّه ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

القاعدة السادسة: الإلهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الإلهية[٢]

وخلاصة هذه القاعدة: أن من آمن بربوبية اللّه لزمه أن يصرف جميع أنواع العبادة للّه لا يشرك معه أحدًا.

القاعدة السابعة: التوحيد الذي دعت إليه الرسل عليهم السلام هو توحيد الألوهية[٣]

قال اللّه ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

ولكن أهل البدع جعلوا التوحيد في الربوبية، ولهم في ذلك شبه منها:

الشبهة الأولى: وهي في تعريف العبادة ومعنى (لا إله إلا اللّه)

إن الاختلاف الظاهر في تعريفات العلماء للعبادة يرجع إلى الاختلاف

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٢٩).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٢٥٢).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٢٥٢).

في الإطلاق، أي أنهم أحيانًا يلحظون معنى التعبد، أي حال العبد أثناء العبادة، فيعرّفون العبادة بأنها غاية الخضوع والتذلل والانقياد والمحبة، وأحيانًا يلحظون صور العبادة التي يقوم بها العبد ظاهرًا وباطنًا كالصلاة والصوم والحج، فيعرّفون العبادة بأنها اسم جامع لكل ما يحبه اللّه ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

وأما شبهات أهل البدع في معنى العبادة فيمكن اختصارها بأنهم ضيّقوا المعنى بأن حصروه على اعتقاد الربوبية في المعبود، فمن لم يعتقد ذلك فلا يسمونه مشركًا، فمن يستغيث بالأموات غير مشرك عندهم(١)، وتبعا لهذا التعريف انسحب الأمر عندهم إلى معنى كلمة (لا إله إلا اللّه) إذ جعلوه بمعنى الإقرار بالربوبية والخلق والتدبير، وهذا راجع كما تقدم إلى الخلل في تفسير معنى الإله الذي جعلوه محصورا بمعنى القادر على الاختراع.

ثم بعد ذلك يجعلون الكفر المنسوب للمشركين في النصوص كفر اعتقاد في الربوبية واستدلوا بآيات منها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٨]، فزعموا أن هذا الكفر في إنكار الخالق.

---

(١) يقول أحمد زيني دحلان: «والثاني إفراد الربوبية واعتقاد أن الرب تبارك وتعالى منفرد بذاته، وصفاته، وأفعاله عن جميع خلقه، فمن اعتقد في مخلوق مشاركة الباري سبحانه وتعالى في شيء من ذلك فقد أشرك» الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص:١٨).

ويقول سلامة القضاعي الصوفي: «معنى العبادة شرعًا هو الإتيان بأقصى الخضوع قلبًا وقالبًا فهي إذًا نوعان قلبية، وقالبية، فالقلبية هي اعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها كالاستقلال بالنفع أو الضر ونفوذ المشيئة لا محالة لمن اعتقد فيه ذلك. والقالبية هي الإتيان بأنواع الخضوع الظاهرية من قيام وركوع وسجود وغيرها مع ذلك الاعتقاد القلبي». ينظر: البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة (ص:٣٧٦).

والجواب أن الآية ليست في محل النزاع، لأن إقرارهم بالربوبية لا يعني أنهم ليسوا كفارا بالله، إذ المطلوب للخروج من مسمى الكفر تحقيق توحيد العبادة.

وهناك آيات أخرى استدلوا بها لا مجال لذكرها هنا(١)، لكن الشاهد أن قولهم هذا هو مخالف لنصوص الكتاب والسنة التي جاءت بدلالات متنوعة على عدم كفاية توحيد الربوبية دون توحيد الألوهية.

١ ـ دلالة إقرار المشركين أنفسهم، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١] وقد وردت في آيات أخرى(٢).

وهي تدل على إقرار المشركين بربوبية الله ومع ذلك سماهم الله مشركين.

---

(١) للاستزادة حول شبههم في توحيد العبادة ينظر: شبهات المبتدعة في توحيد العبادة، عبد الله الهذيل (١/ ١٩٩ ـ ٦١٣).

(٢) كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

٢ ـ دلالة تصريحهم بأن عبادتهم للأصنام ليس مبنية على اعتقاد الربوبية، وإنما لأنهم وسائط أو شفعاء لهم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، و قال ﷻ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس:١٨]، وقال ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف:٢٨].

٣ ـ دلالة دعاء المشركين اللّه في حالة الكرب والشدة، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل:٥٣]، وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء:٦٧]، وقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس:٢٢]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان:٣٢].

ومن السنة حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لأبي: «**يا حصين، كم تعبد اليوم إلهًا**»؟ قال أبي: سبعة ستة في الأرض وواحدا في السماء. قال: «**فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك**»؟ قال: الذي في السماء.

قال: «**يا حصين، أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك**». قال: فلما أسلم حصين قال: يا رسول اللّه، علمني الكلمتين اللتين وعدتني، فقال: «**قل: اللّهم ألهمني رشدي، وأعذني من شر نفسي**»(١).

كذلك أشعارهم تؤكد ذلك، حيث يقول أوسُ بن حجرٍ:

«**وَبِاللاتِ وَالْعُزَّى وَمَنْ دَانَ دِينَهَا وَبِاللَّهِ إِنَّ اللَّهَ مِنْهُنَّ أَكْبَرُ**»(٢)

كذلك ما جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ﵁ عن شعر أمية بن أبي الصلت ولبيد بن ربيعة، حيث قال النبي ﷺ: أصدق كلمة قالها الشاعر، كلمة لبيد: «**ألا كل شيء ما خلا اللّه باطل، وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم**»(٣).

فكل هذه الأدلة تثبت أن المشركين الأوائل كان يعتقدون أن اللّه هو الذي بيده تصريف الأمور.

٤ ـ دلالة أنهم يثبتون المشيئة للّه، كما في قوله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

٥ ـ أن اللّه أثبت للمشركين نوع إيمان، وهو متعلق بإيمانهم بربوبية اللّه، حيث يقول ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٨٣)، والبزار في مسنده (٣٥٨٠)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه»، وقال ابن القيم في الوابل الصيب من الكلم الطيب (ص: ١٤٩): «إسناده على شرط الصحيحين»، وجوّد إسناده ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦٦٦) (٢/ ٣٨٤).

(٢) كتاب الأصنام (ص: ١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٥).

الشبهة الثانية: أن النصوص الناهية عن الشرك ودعاء غير اللّه هي متعلقة بالأصنام

وهذه شبهة متهافتة؛ لأن النصوص جاءت أيضًا في النهي عن صرف العبادة للعقلاء، كما في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

فالآية تعم العقلاء سواء كان من الملائكة، أو من الجن، أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون جنس المراد بالآية على نوع التمثيل، كما يقول الترجمان لمن سأله ما معنى لفظ الخبز؟ فيريه رغيفاً فيقول هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه(١).

ثم قد وردت النصوص بالتخصيص على عبادة الملائكة:

كما في قوله ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وفي الأنبياء كما في عيسى عليه السلام والأحبار والرهبان في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

الشبهة الثالثة: أن الشرك لا يقع في هذه الأمة

واستدلوا بقوله ﷺ: «**إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في**

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٩١).

جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»(١).

والجواب من وجهين:

الأول: أنه ثبت يقينا بالأدلة وقوع الشرك في هذه الأمة(٢).

الثاني: معنى الحديث أنه ظن ويأس راجع للشيطان، أي هو بيان لحال الشيطان لما رأى كثرة المسلمين، وهو لا يعلم الغيب، فهو باختصار إخبار عن حال الشيطان حينما كان الإسلام عزيزا. ثم الحديث يبين حال المؤمنين المصلين، فهم حقا لم يعبدوا الشيطان، بمعنى أن يأس الشيطان حول إطباق المسلمين على عبادته.

الشبهة الرابعة: أن المشركين لا يشهدون أن (لا إله إلا اللّه)، ويكذبون الرسول ﷺ وينكرون البعث، ويكذبون القرآن، وأما من يشهد أن (لا إله إلا اللّه وأن محمدًا رسول اللّه)، ويصدق القرآن، ويؤمن بالبعث، ويصلي، ويصوم لا يكون كالمشركين، ولو دعا مع اللّه أصحاب القبور أو استغاث بهم أو نحو ذلك.

والجواب: أن هذا الكلام حجة عليهم لأن التوحيد أهم ركن في الإسلام، وهم بفعلهم وشركهم لم يحققوا الشهادة، وبذلك يصدق عليهم أنهم صدقوا رسول اللّه ﷺ في شيء وكذّبوه في شيء، وهذا لا خلاف

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٢)، وجاء أيضًا من حديث عمرو بن الأحوص، وأبي هريرة رضي الله عنهما عند أحمد (٨٨١٠)، وابن ماجه (٣٠٥٥) وغيرهما.

(٢) منها: حديث ثوبان، أن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين وحتى يعبدوا الأوثان وإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنهم إلى يوم القيامة» أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٨٤)، وأحمد (٢٢٣٩٥)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، ومنها: حديث أبي هريرة: **«لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة» وَذُو الخَلَصَةِ طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ»** أخرجه البخاري (٧١١٦).

بين العلماء في تكفيره، وهذا كمن آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، وكمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، قال اللّه ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ۝١٥١﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١]، فإذا كان اللّه قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقًا، أو جحد فرضًا من الفروض كالصلاة والحج قد كفر، فكيف بما هو أعظم وهو التوحيد.

فكيف إذا جحد الإنسان شيئًا من هذه الأمور كفر، ولو عمل بكل ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟! سبحان اللّه ما أعجب هذا الجهل؟!

الشبهة الخامسة: أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم ثم بنوح ثم بإبراهيم ثم بموسى ثم بعيسى، فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول اللّه ﷺ. قالوا فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير اللّه ليست شركًا، وليست عبادة.

والجواب: أن هذا الاستدلال لا علاقة له في محل النزاع؛ لأن الاستغاثة المستدل بها جائزة لا نزاع فيها؛ إذ هي بالمخلوق فيما يقدر عليه. فليس إذن الدليل في محل النزاع[(١)].

✽ القاعدة الثامنة: قصد زمان أو مكان معين متوقف على الشرع

فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم يرد اعتبار استحبابها في الشرع، فهو من المنكرات، سواء أكانت البقعة شجرة أم عين ماء، أو قناة جارية، أو جبلا، أو مغارة، وسواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو

(١) كشف الشبهات (ص: ٥٠).

عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر اللّه سبحانه عندها، أو ليتنسك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عينًا ولا نوعًا[١]، كذلك لو قصد زمنا بنوع من العبادة كالصيام أو الصلاة لم يرد فيه النص فهو منكر وبدعة.

القاعدة التاسعة: مشروعية الشيء بأصله لا تستلزم مشروعيته بوصفه[٢]

وهذه القاعدة مهمة في الرد على أهل البدع، لأنهم يستدلون بدليل الأصل على بدعهم التي أضافوا عليها صفات وكيفيات لم ترد بها النصوص؛ ولهذا يرد عليهم بأن الوصف شيء زائد على الأصل يحتاج إلى دليل آخر.

القاعدة العاشرة: الانتفاع بكلمة التوحيد لا يكون إلا بتحقيق شروطها وانتفاء موانعها[٣]

قال حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وبشروط سبعة قد قيدت ... وفي نصوص الوحي حقا وردت
فإنه لم ينتفع قائلها ... بالنطق إلا حيث يستكملها
العلم واليقين والقبول ... والانقياد فادر ما أقول
والصدق والإخلاص والمحبه ... وفقك اللّه لما أحبه[٤]

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٥٨).
(٢) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وليد السعيدان (ص: ١٣٦).
(٣) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وليد السعيدان (ص: ١٣٦).
(٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول (١/ ٣٢).

الأول: العلم بمعناها المراد منها نفيا وإثباتا المنافي للجهل بذلك.

قال اللّه ﷻ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد: ١٩].

الثاني: اليقين المنافي للشك دليله قول اللّه ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

الثالث: القبول لما اقتضته هذه الكلمة بقلبه ولسانه.

ودليله قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

الرابع: الانقياد لما دلت عليه المنافي لترك ذلك.

قال اللّه ﷻ: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٤].

الخامس: الصدق فيها المنافي للكذب وهو أن يقولها صدقًا من قلبه يواطئ قلبه لسانه.

قال اللّه ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٣].

السادس: الإخلاص وهو تصفية العمل بصالح النية عن جميع شوائب الشرك.

قال اللّه ﷻ: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ﴾ [الزمر: ٣].

السابع: المحبة لهذه الكلمة، ولما اقتضته ودلت عليه ولأهلها العاملين بها الملتزمين لشروطها، وبغض ما ناقض ذلك.

قال اللّه ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥][(١)].

القاعدة الحادية عشر: شرك الألوهية فرع عن شرك الربوبية[(٢)]

أي أن الوقوع في شرك الألوهية يكون بسبب متعلق بالربوبية؛ لأنك لو سألت الذي يعبد الولي لم عبدت فإنه سيجيب بأن هذا الولي يملك النفع والضر، أو نحو ذلك.

القاعدة الثانية عشر: الشفاعة للّه وحده وليس لأحد منها شيء إلا بإذنه[(٣)]

قال اللّه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

فالأصل في الشفاعة التوقيف، ثم لا شفاعة في غير أهل التوحيد، لقوله ﷻ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٤).

(٢) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وليد السعيدان (ص: ١٣٦).

(٣) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية، عواد المعتق (ص: ١٣٦).

ﷺ القاعدة الثالثة عشر: سد الذرائع في الشرك حماية للتوحيد أولى من غيره

وهذا ظاهر في الآتي:

- تحريم اتخاذ القبور مساجد والعبادة عندها.
- زيارة القبور وشد الرحال إليها.
- دعاء اللّه عند القبر سواء كان لنبي أو ولي.
- النهي عن الحلف بغير اللّه.
- النهي عن قول: ما شاء اللّه وشئت.
- النهي عن قول: عبدي وأمتي.
- النهي عن التمائم[1].

الشاهد أن هذه القاعدة فيها رد على من يتساهل في باب التوحيد والتكلف في تجويز بعض البدع والشركيات بحجج واهية.

ﷺ القاعدة الرابعة عشر: البركة نوعان: بركة خاصة بالنبي ﷺ تنتقل، وبركة معنوية لازمة لا تنتقل

فالبركة الخاصة المنتقلة، دل عليها أنه قد ثبت أن الصحابة ﭬ كانوا يتبرّكون بفضل وضوء النبي ﷺ ويتدلكون بنخامته، ويستشفون بآثاره كلها، فصار هذا النوع مختصا به كاختصاصه بنكاح ما زاد على الأربع، وإحلال بضع الواهبة نفسها له، وشبه ذلك من الخصائص، فصار من اقتدى به في التبرك مبتدعا، كما كان الاقتداء به في الزيادة على أربع نسوة بدعة.

---

(١) ينظر للاستزادة: سد الذرائع في مسائل العقيدة، أ.د. عبد اللّه بن شاكر الجنيدي (ص: ٤٠ ـ ٧٨) جهود شيخ الإسلام في توضيح توحيد العبادة (٢/ ٩٦٧ ـ ١٠٨٠).

أما البركة المعنوية: فقد ثبت بالإجماع أن الصحابة ﷺ بعد موته ﷺ لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق ﷺ فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك، ولا عمر بن الخطاب، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، ثم سائر الصحابة ﷺ الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركا تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ فصارت بركة معنوية(١)، كذلك بركة المساجد معنوية، وبركة رمضان معنوية.

القاعدة الخامسة عشر: التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع(٢).

وهذه القاعدة ترد على ثلاث مقالات:

الأولى: مقالة الماديين الذي جعلوا الأسباب المادية تؤثر بذاته، فهذا الّالتفات إلى الأسباب هو شرك في التوحيد ـ وهي نظرة مادية ـ.

المقالة الثانية: للجبرية أو لمن زعم (أن اللّه يفعل عندها لا بها)، فمحو للأسباب ـ أي نفو تأثير الأسباب، وهذه المقالة هي نقص في العقل أو مخالفة للحقائق الكونية المشاهدة.

المقالة الثالثة: وهي للمتصوفة الذين أعرضوا عن الأسباب بالكلية زاعمين أن الأخذ بالأسباب ينافي حقيقة التوكل، وهذا مخالف للشرع.

---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وليد السعيدان (ص:١٩٧).
(٢) التحفة العراقية في الأعمال القلبية (ص: ٥٢)

ﷺ القاعدة السادسة عشر: التوكل على غير اللّه في أمر لا يقدر عليه إلا اللّه شرك [١].

قال ـ تعالى ـ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

وكذلك من استعان أو استغاث أو استعاذ بغير اللّه فيما يقدر عليه إلا اللّه فقد أشرك.

ﷺ القاعدة السابعة عشر: دعاء الميت مباشرة وطلب الحوائج منه شرك صريح

الدعاء[٢] في الشرع: فهو (الرغبة إلى اللّه ـ تعالى ـ والتوجه إليه في تحقيق المطلوب أو دفع المكروه، والابتهال إلى اللّه في ذلك إما بالسؤال، أو الخضوع، والتذلل والرجاء والخوف والطمع)[٣].

---

(١) ينظر: قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وليد السعيدان (ص: ١٦١).

(٢) الدعاء في اللغة، يدور حول معنى الإمالة، وأغلب الإطلاقات التي وردت هي ترجع إلى هذا المعنى، فالجذر الثلاثي (دعو) معناه أن تميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك. تقول: دعوت أدعو دعاء. والدعوة إلى الطعام بالفتح، والدعوة في النسب بالكسر. فدعا اللّه فلانا بما يكره؛ أي أنزل به ذلك؛ لأنه إذا فعل ذلك بها فقد أماله إليها. ومنه تداعت الحيطان، أي إذا سقط واحد، وآخر بعده، فكأن الأول دعا الثاني. ويقال عن الحيطان: داعيناها عليهم، إذا هدمناها واحدا بعد آخر. ومنه دواعي الدهر: صروفه، كأنها تميل الحوادث ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٣) «الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية»، جيلان العروسي، (١/ ١٩ ـ ١٠٣) وينظر: «شأن الدعاء»، الخطابي، (ص: ١٠١).

فمن توجه للميت بالدعاء: كأن يسأله تفريج الكربات، ونيل الرغبات، أو نحو ذلك، فهذه الحالة هي من الشرك الصريح؛ لأنه نادى غير اللّه، واعتقد قوة غيبية ليست من جنس قوة البشر، وأيضا اعتقد علم الغيب والسمع والبصر ـ إن كان نداءه ـ من بعيد.

ﷺ القاعدة الثامنة عشر: سؤال الحي الغائب والاستغاثة به من مسافات بعيدة شرك.

مثل أن يسأله مساعدته في ضائقة مالية، أو يطعمه من جوع، أو يكسوه من عري، أو ينقذه من بئر وقع فيه، أو نحو ذلك؛ لأنه اعتقاد علم الغيب لغير اللّه ـ تعالى ـ، واعتقاد سمع المدعو لنداء الغائب وصراخه وغواثه، وهذا من خصائص اللّه ـ سبحانه ـ لأنه يقتضي أن له سمعاً محيطاً شاملاً للداعي وأحواله بل ربما للكون كله. كما أن فيه تعليق القلب بغير اللّه ـ تعالى ـ في السر والعلن، وتوجيه النيات والإرادات والقصود إلى من لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً فضلاً عن غيره.

أما إن سأله شيئا لا يقدر عليه وهو حاضر، فهذا أشد شركا؛ كأن يسأله رفع المرض أو الموت عنه، أو طلب الهداية والاستقامة منه.

ﷺ القاعدة التاسعة عشر: دعاء الحي الحاضر فيه تفصيل.

وذلك على النحو الآتي:

ـ إن سأله ما يقدر عليه بقدرته البشرية محدودة الطاقة؛ فهذا جائز بدليل قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص من الآية: ١٥].

ـ أما إن سأله ما لا يقدر عليه إلا اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ مثل: كشف الكروب، ودفع المرهوب، مما لا يقدر عليه إنسان بقوته البشرية، بل يحتاج إلى قوة غيبية، بأن يكون تأثيره بدون مباشرة الأسباب العادية،

سواءً اعتقد تأثير تلك القوة تأثيراً مستقلاً أو بالتوسط لدى المؤثر الحقيقي، وهذا ما يقع من المريدين في شيوخهم فيطلب المريد من شيخه إزالة المرض وكشف الضُر وإيصال النفع، بل ربما قد يطلب منه ستر العيوب وغفران الذنوب.

القاعدة العشرون: الأصل في بني آدم التوحيد والشرك طارئ.

وهذه القاعدة ترد على من زعم أن الشرك هو الأصل؛ وذلك للأسباب الآتية:

ـ أنها تخالف الغاية من خلق آدم ـ عليه السلام ـ وذريته وهي عبادة اللّه وحده، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

٢ ـ أن اللّه ـ تعالى ـ: قد أخذ العهد والميثاق[(١)] على بني آدم، وهم في صلب أبيهم آدم عليه السلام أنه ربهم، وأشهدهم على أنفسهم، كما قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وجاء في حديث أنس رضي الله عنه: «إن اللّه يقول لأهون أهل النار عذابا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم، قال: **فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم، أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك**»[(٢)].

٣ ـ **أنه قد ثبت أن الناس كانوا على التوحيد**، ثم وقعوا في الشرك

---

(١) الميثاق هو إقرارهم بربوبيته، وشهادتهم على أنفسهم بلسان الحال بأنه ربهم وهم مخلوقونله، وهوضروري في نفس الإنسان ملازم لا ينفك عنه. ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٨٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب قص الشارب (٣٣٣٤).

وكان بسبب غلوهم في الصالحين، وتعصبهم لهم، كما أخبر عنهم ـ سبحانه وتعالى ـ في قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]

وجاء في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ»[١] وثبت أيضا أن الناس كانوا على عقيدة واحدة تجمعهم وهي التوحيد، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ﴾ [البقرة من الآية: ٢١٣] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [يونس من الآيه:١٩][٢].

٤ ـ مما يؤكد أن التوحيد هو الأصل، أن الفطرة تقتضي بذاتها التوحيد ما لم يمنعها مانع[٣] أي أن الإنسان يولد سليما من الكفر ومن الاعتقادات الباطلة مع قابلية للعقائد الصحيحة[٤]، دل على ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو**

(١) أخرجه البخاري، (٤٩٢٠).

(٢) ينظر: دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، د. سعود الخلف (ص: ٣٢).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٧).

(٤) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٧٧) وموسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة (٥/ ٢٢٩٤).

ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»[١]، وحديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه «**خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم...**»[٢].

القاعدة الواحدة والعشرون: الكفر ينقسم إلى أقسام باعتبارات متنوعة غير متضادة.

ذكر العلماء تقسيمات كثيرة ومتنوعة، فتارة يقسمونه إلى كفر أكبر وكفر أصغر، وتارة يقسمونه أقسام أخرى: ككفر الجحود والتكذيب، وكفر الشك... إلخ.

فما هو التقسيم الصحيح؟

أو كيف يستوعب الطالب أقوال العلماء في ذلك؟

الجواب: أن هذه التقسيمات ليست من باب الاختلاف بين العلماء، وإنما هي من باب التنوع والتفصيل للأنواع بحسب الاعتبار، وبيان ذلك على النحو الآتي:

الأول: باعتبار النظر إلى حكمه: ينقسم إلى كفر أكبر وأصغر.

الثاني: باعتبار النظر إلى حدوثه وطرُوِّه: ينقسم إلى كفر أصلي وكفر بعد إسلامه ـ ردة ـ.

الثالث: باعتبار النظر إلى محله: ينقسم إلى كفر قولي وكفر عملي وكفر اعتقادي.

---

(١) تقدم تخريجه قريبا.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٢٨٦٥).

الرابع: باعتبار النظر إلى سببه: ينقسم إلى: (كفر تكذيب، إباء واستكبار، كفر إعراض، كفر شك، كفر نفاق).

الخامس: باعتبار النظر إلى متعلقه، أي من يقع عليه التكفير ينقسم إلى تكفير مطلق وتكفير لمعين[١].

وقد يقسمها بعض العلماء إلى كفر أكبر وكفر أصغر، ثم يدخل في الكفر الأكبر أنواعًا من الكفر القولي والاعتقادي والعملي[٢].

وكل هذه التقسيمات صحيحة، ولا مشاحة فيها، وسأتناول بعضًا منها على النحو الآتي:

ـ **أولًا: باعتبار النظر إلى حكمه**: ينقسم إلى كفر أكبر وأصغر.

وهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين:

الأول: كفر أكبر يخرج من الإيمان بالكلية، وهو الكفر الاعتقادي المنافي لقول القلب وعمله أو لأحدهما.

والثاني: (**كفر أصغر ينافي كمال الإيمان**، ولا ينافي مطلقه، وهو الكفر العملي، الذي لا يناقض قول القلب ولا عمله ولا يستلزم ذلك)[٣]. أو (هو كل معصية أطلق عليها الشارع اسم الكفر مع بقاء اسم الإيمان على عامله)[٤].

ثانيًا: باعتبار النظر إلى سببه: (كفر تكذيب، إباء واستكبار، كفر إعراض، كفر شك، كفر نفاق).

---

(١) ينظر: التكفير المطلق والمعين وأحكامهما (ص١٥).
(٢) مثل ما فعل الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الرسالة المفيدة، وحافظ حكمي في أعلام السنة وغيرهما.
(٣) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٩٦).
(٤) المصدر السابق (ص: ٩٩).

١ ـ **كفر الجحود والتكذيب**: كأن يعرف الإنسان الحق بقلبه؛ لكنه يجحده فلا يقر به.

الفرق بين الجحود والتكذيب: أن التكذيب أعم من الجحود؛ لأن الجحود يكون باللسان، أما الكذب فيكون في القلب واللسان والعمل، وهذا التفريق دل عليه قول اللّه ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام من الآية:٣٣]

ومن الأمثلة على هذا النوع: (كفر فرعون وقومه)؛ كما قال ﷻ عنهم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤].

كذلك (كفر اليهود)؛ حيث جحدوا نبوة رسولنا ـ ﷺ ـ، وكتموا أمره، وكتموا صفاته الموجودة في كتبهم، على الرغم من معرفتهم له كمعرفتهم لأبنائهم، يقول ﷻ عنهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ويقول ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: من الآية ٨٩].

وهذا الكفر الجحودي قد يكون مطلقًا كأن يجحد بالجملة رسالة الرسول، أو ما أنزل اللّه. وقد يكون مقيدًا بجحد فرض من الفروض مثلاً، أو صفة من صفات اللّه ـ تعالى ـ.

وهذا النوع ـ أي المقيد ـ يُعذر بجهله أو تأويله، فلا يكفر صاحبه به؛ كحديث الذي جحد قدرة اللّه عليه، وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الريح.

٢ ـ **كفر الإعراض**: بأَن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول لا يصدقه، ولا يكذبه، ولا يواليه، ولا يعاديه، ولا يصغي إِليه البتة،ويترك الحق لا يتعلَّمه ولا يعمل به، ويهرب من الأَماكن التي يذكر فيها الحق؛ فهو كافر

كفر إِعراض[١].

٣ ـ كفر الشك، وهو كفر الظن، بأن لا يجزم بصدق النَّبي ﷺ ولا كذبه؛ بل يشك في أَمره، ويتردد في اتباعه، والدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾﴾ [الكهف: ٣٥ ـ ٣٧].

٤ ـ كفر النفاق، والدليل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾[٢].

٥ ـ كفر الإباء والاستكبار (يناقض عمل القلب)، وهو أن يعرف الإنسان الحق بقلبه، ويعترف به بلسانه، ولكنه يأبى أن يقبله أو يدين به؛ إما أشرًا وبطرًا، وإما احتقارًا له ولأهله، أو لسبب آخر، ومن الأمثلة عليه ـ كفر إبليس؛ فإنه لم يجحد أمر اللّه ﷻ، ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار؛ كما قال ـ ﷻ ـ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وكفر من عرف صدق الرسول ﷺ وأنه جاء بالحق من عند اللّه ﷻ؛ وأقر بذلك، ولم يشك في صدقه؛ لكنه لم ينقاد إليه إباءً واستكبارًا، أو أخذته الحمية وتعظيم الآباء أن يرغب عن ملتهم، أو يشهد عليهم بالكفر[٣].

---

(١) ينظر: الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة (١/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٢) الرسالة المفيدة للشيخ محمد بن عبدالوهاب (ص: ٤٥ ـ ٤٦)، الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٠).

(٣) المصدر السابق (ص: ٩٨)، وينظر: المفيد في مهمات التوحيد (ص: ١٧٩).

٦ـ **الكفر بدعوى علم الغيب.** هو اعتقاد أن أحدًا غير اللّه ـ تعالى ـ يعلم الغيب. وهو كفر لمعارضته لقوله ﷻ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩].

القاعدة الثانية والعشرون: لا يكون التوحيد إلا بالكفر بالطاغوت.

وهذا مدلول قوله: **(لا إله إلا اللّه) فـ (لا إله) لا: نافية للجنس، أي نفي المعبود بغير الحق، والخبر مقدر، وتقديره حق (إلا اللّه) إثبات المعبود بحق.** والنفي له ركنان:

أحدهما: معنوي وهو لا معبود حق.

الثاني: لفظي (لا إله).

والأدلة كثيرة منها: قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. العروة الوثقى هي (لا إله إلا الله)، وتفسيرها: الكفر بعبادة جميع المعبودات، وإثبات العبادة للّه وحده.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. الكلمة السواء هي لا إله إلا اللّه، وفسرها بأنها عبادة اللّه وحده لا شريك له. وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨] الكلمة الباقية هي لا إله إلا اللّه، وفسرها بأنها عبادة جميع المعبودات، وإثبات استحقاق العبادة للّه وحده.

ﷺ القاعدة الثالثة والعشرون: لا يتمُّ التوحيد إلا بتجريد المتابعة لرسول اللّه ﷺ

وذلك لأن التوحيد لابد فيه من الإخلاص والمتابعة، **فالعمل لا يقبل إلا بشرطين:**

الأول: تجريد الإخلاص للّه ـ سبحانه ـ.

الثاني: تجريد المتابعة للنبي ﷺ[(١)].

وتجريد المتابعة يكون (بالْأَخْذ بسنن رَسُول اللّه ﷺ التي صحت عنه عند أهلها ونقلتها وحفاظها، والخضوع لها، والتَّسليم لأمر النَّبِي ﷺ فيها تقليدًا لمن أَمر اللّه بتقليده)[(٢)].

والرسول ﷺ طاعته فرض على كل أحد من الخاصة والعامة في كل وقت وكل مكان؛ في سره وعلانيته، وفي جميع أحواله. وقد أوجب اللّه طاعته على جميع الناس في قريب من أربعين موضعًا من القرآن، وطاعته طاعة اللّه، وهي: عبادة اللّه وحده لا شريك له، وذلك هو دين اللّه وهو الإسلام والإيمان، قال اللّه ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١] وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

---

(١) ينظر: الروح (ص: ١٣٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٤٧).

أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣] وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١][(١)].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف من الآية: ١١٠].

قال ابن كثير: (﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ أي: ثوابه وجزاءه الصالح، ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ **ما كان موافقًا لشرع اللّه** ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ وهو الذي يراد به وجه اللّه وحده لا شريك له.**وهذان ركنا العمل المتقبل. لا بد أن يكون خالصًا للّه، صوابًا على شريعة رسول اللّه ﷺ**)[(٢)].

ويمكن القول بأن متابعة الرسول ﷺ باعتبار تأثيرها في العمل تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: متابعة خاصة.

القسم الثاني: متابعة عامة.

أما القسم الأول ـ المتابعة الخاصة ـ: فهو متابعة النبي ﷺ في عمل مخصوص، وهو ينقسم إلى نوعين:

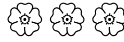
١ـ **متابعة واجبة** (وهو الذي أعنيه في هذه القاعدة، والذي يكون في أصل العمل ومشروعيته، ومن شروطه، وأركانه، وواجباته، الذي لا يصح إلا بها، فهو مؤثر في أصل قبول العمل).

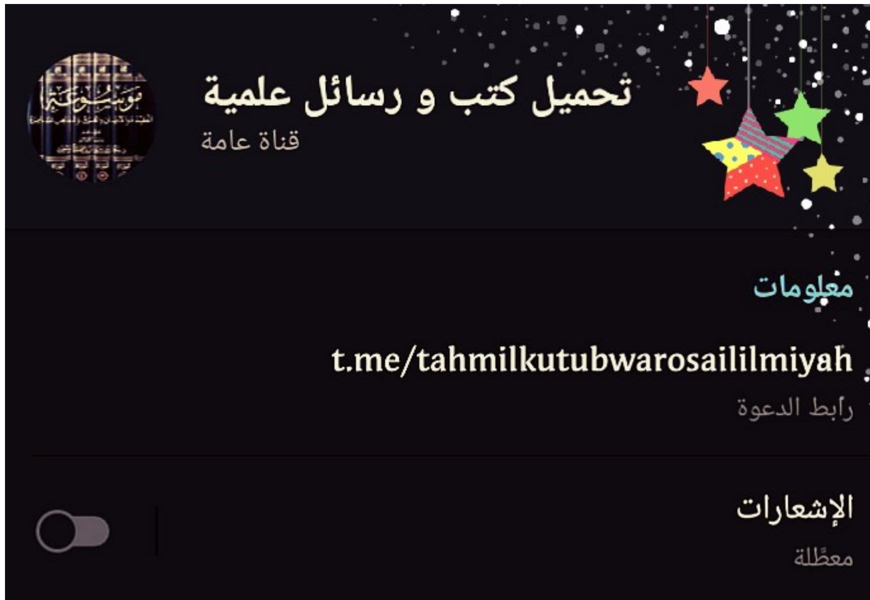
٢ـ **متابعة مستحبة**، وهي تجريد المتابعة ليكون العمل قريبًا من درجة الكمال، من غير نقص[(٣)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٢) تفسير ابن كثير (٥/ ٢٠٥).
(٣) ينظر: تجريد الاتباع في بيان أسباب تفاضل الأعمال (ص:٥٦ ـ ٥٨).

أما القسم الثاني: متابعة عامة (أي امتثال الشرع كله)، وهي المتابعة الكاملة لهدي النبيﷺ العام في كل أحواله، وهذه بابها واسع يصعب حصره[١].





(١) ينظر للاستزادة: المصدر السابق (ص:٧٩ ـ وما بعدها) تجريد المتابعة للنبي ﷺ بين السلف والمخالفين (١/٢٠٨ ـ ٢٢٨).

المبحث الثاني

قواعد في توحيد الأسماء والصفات

القاعدة الأولى: أسماء اللّه وصفاته ـ تعالى ـ توقيفية لا مجال للعقل فيها.

أي يجب الوقوف على ما ورد من الكتاب والسنة، الدليل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

فله أسماء وصفات تتعلق بالإدراكات: كـ(العليم)، و(الخبير) وردت في الكتاب والسنة، لكن لا يقال له: (العاقل) أو(الفقيه) أو (العارف)؛ لأنها لم ترد.

وورد اسما: (السميع، والبصير) لكن لا يقال: (السامع، والباصر، والناظر) لأنه لم ترد.

ومن صفات الإحسان: (البَر، الرحيم، الودود) لكن لا يقال: (الرفيق، والشفوق)كذلك في صفات الجلال[1]: (العلي، والعظيم) ولا يقال: (الرفيع، والشريف).

وكذلك اسم (الكريم) لا يقال: (السخي).

واسم (الخالق) و(البارئ) و(المصور) لا يقال: (الصانع) و(المُشَكِّل).

واسم (الغفور) و(العفو) لا يقال: (الصفوح) و(الساتر).

(١) وهي الصفات التي تدل على العظمة، والجبروت، والعزة، وسيأتي الكلام عنه.

واسم (الجواد) لا يقال: (سخي)

واسم (القوي) لا يقال: (الجَلْدُ)

واسم (القادر) لا يقال: (المستطيع) أو (المطيق).

واسم (الحليم) لا يقال: (الرَّزين) وكذلك سائر أسمائه ـ تعالى ـ يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه. فأسماؤه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا نستبدل الأسماء والصفات الواردة بغيرها كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون[١].

وأما باب الإخبار فهو أوسع فيجوز مثلا من باب الإخبار دعاء اللّه، أي: كقوله: اللّهم مجريَ السحاب هازم الأحزاب... إلخ. وسيأتي الكلام حول ذلك قريبًا.

ﷺ القاعدة الثانية: أسماء اللّه تعالى أعلام وأوصاف.

أعلام باعتبار دلالتها على الذات،وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة، أي اختلفت في لفظها واتحدت في مدلولها، لدلالتها على مسمى واحد، وهو اللّه ـ ﷻ ـ **وبالاعتبار الثاني** متباينة، أي اختلفت ألفاظها ومعانيها.

فهي متحدة من وجه، ومختلفة من وجه، فيصح أن تقول: (العزيز هو الحكيم) و(الحكيم هو الرحيم)، ويصح أن تقول: (إن العزيز غير الحكيم)، و(الحكيم غير الرحيم)؛ فهي متحدة في دلالتها على الذات، فالمسمى واحد والصفات مختلفة.فالحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم، كلها أسماء لمسمى واحد وهو اللّه

---

(١) ينظر: شأن الدعاء للخطابي (ص:١٩٣ ـ ١٩٤) بدائع الفوائد (١/١٦٨).

ـ سبحانه وتعالى ـ، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا[١].

القاعدة الثالثة: أسماء اللّه حسنى وصفاته صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

حسنى من (الحسن) وهو نقيض القبح[٢]، وهي ـ أي الحسنى ـ أفعل تفضيل، مؤنث أحسن[٣]، فأسماؤه حسنى، وهذا أكمل من أن يقال: إن أسماءه حسنة، لأن هذا لا يعطي معنى حسنى، فحسنى تدل على الحسن وكماله، فأسماؤه أحسن الأسماء، فلا بد أن يكون حسنها هو الغاية التي ليس فوقها غاية، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف من الآية: ١٨٠][٤] أي: البالغة في الحُسن غايته، أي ليس في أسمائه ما يتضمن النقص أو الشر، والألفاظ أو الأسماء هي على أربعة أقسام:

---

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٢٤) التعليق على القواعد المثلى، للشيخ البراك (ص: ٢٣).

(٢) ينظر: كتاب العين (ص: ١٩٠).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٣/ ١١٦).

(٤) وفي هذه الآية رد على (الجهمية) نفاة الأسماء مطلقًا، وعلى (المعتزلة) نفاة المعاني الذين ينفون معاني الصفات، لأنها إذا كانت لا تدل على صفات لم تكن حسنى، أفتكون حسنى لألفاظها فقط؟! فعند الجهمية هذه الأسماء التي في القرآن وفي السنة ليست أسماءً لله، وإضافتها إليه مجاز، وهي أسماء لبعض المخلوقات. وعند (المعتزلة) هي أسماء لله، لكن لا تدل على معان، فعلى مذهبهم لا فرق بين (عزيز وحكيم ورحيم وقدير) فكلها تدل على الذات، ولا تدل على إثبات صفات، ولهذا يقال: إنها على مذهبهم أعلام محضة، بمعنى: خالصة. ينظر: التعليق على القواعد المثلى للشيخ البراك (ص: ٢١).

القسم الأول: غاية الكمال، أي كمال محض في ذاته وصفاته، بمعنى أنه لا يكون فيها احتمال نقص، ولا تقديرٍ، مثل السميع، العليم، القدير، العظيم.

القسم الثاني: كمال، لكن يحتمل النقص في التقدير، فهو كمال في ذاته لكن في موضوعه يحتمل، فهذا يسمى خبر، أي: يخبر عنه ولا يسمى به، مثل المريد، المتكلم، والفاعل، ونحوه.

القسم الثالث: الذي يحتمل النقص والكمال في نفس المعنى، فهذا يطلق مقيدًا، مثل المكر، الخداع، الاستهزاء، الكيد.

القسم الرابع: ما دل على نقص محض، مثل الصمم، والعمى، العاجز، الفقير، فهذا لا يطلق بحق الله(١).

فأسماء اللّه تدل على كمال الصفة، العليم يدل على كمال العلم، والرحيم يدل على كمال الرحمة.

وصفات اللّه ـ تعالى ـ كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه: كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دل على هذا: السمع والعقل والفطرة. **أما السمع** فقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠] والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى(٢)، ومثله قوله ـ تعالى ـ: ﴿۞مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥] والمعنى وصف الجنة.

---

(١) ينظر: شرح القواعد المثلى، ابن عثيمين (ص: ٣٥ ـ ٣٧).
(٢) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٥٣).

وأما العقل: فوجهه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة، أي: لا يوجد ذات من دون صفات، لكن هذه الصفات إما صفات كمال وإما صفات نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة؛ ولهذا اللّه سبحانه احتج على الكفار بأنهم يعبدون آلهة ليس لها صفات كمال، بل صفات نقص، فوصف آلهتهم بأنها لا تسمع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة اللّه وتعظيمه، لأنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته.

وإذا كانت الصفة نقصا لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق اللّه تعالى: كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم، ونحوها، واللّه ـ سبحانه ـ يُذَكِّرُ عباده بهذه الفطرة، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله عن موسى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾

[﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾] [فاطر:٤٤] وغيرها كثير[١]. فالناس يدركون بفطرتهم أن الذي يسمع ويبصر أكمل من الذي لا يسمع ولا يبصر، والذي يفعل بإرادته أكمل من الذي لا يفعل بمشيئته، ولذلك قال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم ٤٢]، وعلى قومه: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء:٦٦].

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٥٣).

ﷺ القاعدة الرابعة: أسماء اللّه تعالى غير محصورة بعدد معين[١]

والدليل: ما جاء في حديث ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[٢].

وأمّا ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ عن النبيﷺ أنه قال: «**إن للّه تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة**»[٣] فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء اللّه تسعة وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك.

ولكن معنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة، ونظير هذا أن تقول: (عندي مائة درهم أعددتها للصدقة)، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة[٤].

ﷺ القاعدة الخامسة: الإلحاد في أسماء اللّه ـ تعالى ـ هو الميل بها عما يجب فيها، وهو أنواع:

الأول: **إلحاد التحريف.**

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٢٩) وأحمد في مسنده (٣٧١٢) والشاشي في المسند (٢٨٢) وابن حبان في صحيحه (٩٧٢) والطبراني المعجم الكبير (١٠٣٥٢) والحاكم في المستدرك (١٨٧٧) وصححه الألباني في صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (٢٠١٢ ـ ٢٣٧٢) وأحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٤/ ٢١٥) (٤٣١٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، بابٌ: للّه مائة اسم غير واحد (٦٤١٠) ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء اللّه تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧).

(٤) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٣٦).

الثاني: أن ينكر شيئًا منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام،كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم حين جعلوا أسماء اللّه: ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني، فسميع بلا سمع، وبصير بلا بصر.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفاتا لمخلوقين،كما فعل أهل التشبيه (المشبهة)[(١)].

الثالث: إلحاد التسمية وهو أنواع:

ـ أن يسمى اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ بما لم يسم به نفسه: كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة) يعني أن العالم صدر صدورًا ذاتيًا، لا صدور المفعول عن فاعله، ومن أجل ذلك قالوا بقدم العالم؛ لأن معلول العلة التامة يكون قديمًا بقدمها.

ـ أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام،كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واللات من الإلهية، وكتسميتهم الصنم إلهًا.

---

(١) حكم تسمية الخلق بأسماء الخالق فيه تفصيل على النحو التالي:
١ ـ أن هناك أسماء خاصة للّه ـ ﷻ ـ لا يجوز أن يسمى غير اللّه به مثل: اللّه ـ الرحمن ـ الخالق ـ البارئ ـ القيوم، وضابط هذا النوع هو ما كان مسماه معيناً لا يقبل الشركة، أو ما كان في معنى عدم قبول الشركة كالخالق ونحوه.
٢ ـ أنه إذا قصد بالاسم معنى الصفة فإنه لا يجوز أن يسمى العبد سواء كان محل بأل أو غير محلى.
٣ ـ أنه إذا لم يكن واحداً مما سبق فإنه يجوز أن يسمى به العبد ولو كان محلى بأل لأنه معنى كلي تتفاوت فيه أفراده كالملك والعزيز والجبار هذا ما كتبه المعاصرون في هذه المسألة أما الفقهاء السابقون من أصحاب المذاهب فإنهم قد تكلموا عن المسألة في كتاب الأيمان من كتب الفقه. ينظر: المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى (ص: ١٥٥).

ـ تسميته ووصفه ـ سبحانه ـ بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص: كقول اليهود: إنه فقير، وأنه استراح بعد أن خلق خلقه.

والإلحاد بجميع أنواعه محرم، لأن اللّه تعالى هَدَّدَ الملحدين بقوله: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ومنه ما يكون شركًا أو كفرًا حسبما تقتضي الأدلة الشرعية(١).

القاعدة السادسة: أسماء اللّه تعالى إن دلت على وصف متعد (أي: لغير اللّه) تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم للّه ـ عز وجل ـ (أي: يقر ويعترف بأنه اسم اللّه ـ تعالى ـ).

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها للّه ـ عز وجل ـ (أي: الإيمان بما دل عليه من معنى بأنواع الدلالات إما بالمطابقة أو التضمن أو الالتزام).

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها (الأثر) والضابط في المُتعدِّي، هو ما يتعدى إلى غيره، مثال ذلك:

اسم اللّه السميع يتعدى إلى غير اللّه، فهو يسمع كل شيء ـ سبحانه ـ، والعليم يعلم كل شيء، وكذلك الكريم، والمحيي.

وإن دلت على وصف غير متعد(٢) تضمنت أمرين:

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد (١/٢٩٨ ـ ٢٩٩) والقواعد المثلى (ص:١٦).

(٢) ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعد ولازم: الفعل المتعدي: (هو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به) مثل: «فتح طارق الأندلس» وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه. ويسمى أيضاً: «الفعل الواقع» لوقوعه على المفعول به، و «الفعل المجاوز» لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.=

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم للّه ـ ﷻ ـ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها للّه ـ ﷻ ـ[١].

قال ابن القيم: (الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل، فيخبر به عنه فعلا ومصدرا، ونحو (السميع) (البصير) (القدير) يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ هذا إن كان الفعل متعديا، فإن كان لازما لم يخبر عنه به، نحو (الحي) بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل، فلا يقال حي)[٢].

= وعلامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل: «اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه». والفعل المتعدي، إما متعد بنفسه، وإما متعد بغيره. فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرة (أي: بغير واسطة حرف الجر)، مثل «بريت القلم» ومفعوله يسمى «صريحاً» والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: «ذهبت بك» بمعنى: «أذهبتك» ومفعوله يسمى «غير صريح». قد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما صريح، والآخر غير صريح، نحو: أدوا الأمانات إلى أهلها. (فالأمانات: مفعول به صريح، وأهل: مفعول به غير صريح وهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح).

أما الفعل اللازم (القاصر):هو ما لا يعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: «ذهب سعيد، وسافر خالد» وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى مفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه.المجلى في شرح القواعد المثلى (ص: ٨٩ ـ ٩٠).

(١) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٢) القواعد المثلى (ص:١٠ ـ ١١) وشرح القواعد لابن عثيمين (ص:٦١ ـ ٦٢) والمجلّى في شرح القواعد (ص:٨٧ ـ ٨٨).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٦٢).

ﷺ القاعدة السابعة: دلالة أسماء اللّه تعالى على ذاته وصفاته تكون (بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام[١]

قال ابن القيم في نونيته:

(ودلالة الأسماء أنواع ثلا ... ث كلها معلومة ببيان
دلت مطابقة كذاك تضمن ... وكذا التزاما واضح البرهان
أما مطابقة الدلالة فهي أن ... الاسم يفهم منه مفهومان
ذات الإله وذلك الوصف الذي ... يشتق منه الاسم بالميزان
لكن دلالته على إحداهما ... بتضمن فافهمه فهم بيان
وكذا دلالته على الصفة التي ... ما اشتق منها فالتزام دان)[٢]

مثال ذلك: اسم (الرحمن) فإن دل على الصفة المشتق منها، وعلى ذات الرب ـ سبحانه ـ كان مطابقًا لكامل المعنى، لكن إن دل على إحداهما كان متضمنًا، وأما دلالتها على الصفة التي لم يشتق منها اللفظ:كالحياة والعلم فهي بالالتزام[٣]مثال آخر: (الخالق) يدل على ذات اللّه وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة

---

(١) المطابقة: تدل على كامل المعنى أو (دلالتها على مَا وضعت لَهُ): كدلالة لفظ البيت على معنى البيت. والتضمن: على جزء من المعنى: كدلالته على السقف، ولفظ "الإنسان" على الجسم.واللزوم: على معنى خارج اللفظ: كدلالة لفظ (السقف) على الحائط؛ إذ ليس جزءًا من السقف. ينظر: تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة (١/ ٧١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢/ ٦٥٢)روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٧١) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٠٤).

(٢) الكافية الشافية (ص: ٢١٥).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٢٥٠).

بالالتزام[1].

ﷺ القاعدة الثامنة: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات،حيث لا مجال للرأي فيها[2].

والظاهر من النصوص هو ما يتبادر منها أو يسبق إلى الذهن، أو الفهم من المعاني لأهل اللسان، وهو يختلف بحسب السياق، وبحسب التركيب، والإضافة، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه[3].

وظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار المعنى، ومجهولة لنا باعتبار الكيفية[4].

ومن الأدلة على صحة هذه القاعدة، وأن الصفات على ظاهرها أن النبيﷺقد ثبت عنه أنه حين يذكر صفة من صفات اللّه، أو فعل يحققه بالإشارة بيده تأكيدًا على اتصافه بها، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺفي قوله ـ عز وجل ـ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف من الآية: ١٤٣] قال: هكذا، وفي رواية: «**فأومأ بخنصره**»، وأخرى: أخرج طرف الخنصر، وفي رواية: قال حماد: **هكذا، ووضع الإبهام على مفصل الخنصر الأيمن**، في رواية عند ابن خزيمة [**وأشار بالخنصر من الظفر يمسكه بالإبهام**] قال: فقال حميد: تحدث بمثل هذا؟! قال: فضرب ثابت صدر حميد ضربة بيده، وقال:

---

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص:٣٠)
(٢) ينظر: القواعد المثلى (ص:٢٤).
(٣) ينظر: القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى (ص: ٢٤).
(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٣٤).

«رسول اللّه ﷺ يحدث به وأنا لا أحدث به؟»[١].

وقد اقتدى الصحابي راوي الحديث أنس بن مالك رضي الله عنه ومن بعده رواة الحديث بالنبي ﷺ وهم حماد بن سلمة، ثم سليمان بن حرب، ومعاذ بن معاذ.

وفي هذه الرواية يتضح كيف عاقب ثابت البناني حُميد الطويل حين استنكر صنيعه.

٢ ـ عن عبد اللّه بن مسعود رضي الله عنه، قال: جاء حبر من الأحبار إلى رسول اللّه ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد: أن اللّه يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول أنا الملك، فضحك[٢] النبي ﷺ حتى بدت نواجذه؛ تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول اللّه ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧][٣].

وجاء عند الترمذي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: مر يهودي بالنبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «**يا يهودي حدثنا**» فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع اللّه السموات على ذِهْ، والأرض على ذِهْ، والماء على

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٢٦٠) (١٣١٧٨)، والترمذي في سننه (٣٠٧٤) وابن أبي عاصم في السنة (٤٩١)، وأخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٥٠٠)، والحاكم في المستدرك (٣٢٤٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٢٥٩). والحديث إسناده صحيح، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) ومن العجب أن يقال في هذا الحديث أن ضحك النبي ﷺ أو تبسمه هو من باب التعجب والإنكار، لا من الإثبات والإقرار؟! والحقيقة أن هذا قدح في النبي ﷺ إذ كيف يوصف اللّه بحضرته بما ليس من صفاته فيسمعه ويضحك عنده. ينظر: إلى كلام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/١٧٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام من الآية: ٩١] (٤٨١١) ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٢٧٨٦).

ذِهْ، والجبال على ذِهْ، وسائر الخلق على ذِهْ ـ وأشار أبو جعفر محمد بن الصلت بخنصره أولاً، ثم تابع حتى بلغ الإبهام ـ فأنزل اللّه ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام من الآية: ٩١][١].

وأخرج عبداللّه بن الإمام أحمد عن أبيه، بسنده عن عبد اللّه، عن النبي ﷺ: «**أن اللّه يمسك السماوات على أصبع**» قال أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **جعل يحيى يشير بأصابعه وأراني أبي كيف جعل يشير بأصبعه يضع أصبعًا أصبعًا حتى أتى على آخرها**)[٢].

٣ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقرأ هذه الآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] إلى قوله ـ تعالى ـ ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨] قال: «رأيت رسول اللّه ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه»، قال أبو هريرة رضي الله عنه: «**رأيت رسول اللّه ﷺيقرؤها ويضع إصبعيه**»، قال محمدبن يونس ـ أحد رجال السند ـ: قال المقرئ: يعني: إن اللّه سميع بصير، يعني أن للّه سمعًا وبصرًا، قال أبو داود: (وهذا رد على الجهمية)[٣]. قلت: وهو رد على المفوضة أيضًا.

٤ ـ عن عبد اللّه بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: عن رسول اللّه ﷺ قال: «**يأخذ اللّه ـ عز وجل ـ سماواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا اللّه ـ ويقبض أصابعه ويبسطها ـ أنا الملك**» حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى إني لأقول: أساقط هو برسول اللّه ﷺ؟[٤].

قلت: فالنبي ﷺ لا يقصد التشبيه بيد المخلوق قطعًا، وإنما قصده تحقيق المعنى وإثبات اليد حقيقة لا مجازًا.

---

(١) سنن الترمذي (٣٢٤٠).
(٢) السنة لعبد اللّه بن أحمد (٤٨٩)، وإسناده صحيح.
(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) بإسناد صحيح.
(٤) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٢٧٨٨).

٥ـ عن عبد اللّه بن عمرو، عن رسول اللّه ﷺ: «**إن المقسطين عند اللّه على منابر من نور، عن يمين الرحمن ـ عز وجل ـ ، وكلتا يديه يمين,الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا**»[١].

فهنا النبي ﷺ أكّد المعنى على أنه على الحقيقة بقوله: «**وكلتا يديه يمين**».

٦ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول اللّه ﷺ يكثر أن يقول: «**اللّهم ثبت قلبي على دينك**»، فقال له بعض أصحابه: يا رسول اللّه أتخاف علينا وقد آمنا بك وصدقنا بما جئت به؟ فقال: «**نعم إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن عز وجل يقلبها**»، وقال رسول اللّه ﷺ «هكذا» وأشار بإصبعه)[٢].

٧ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول اللّه ﷺ قال: «**آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة، ويكبو مرة، وتسفعه النار مرة...**» وفيه: «**أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب، أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟**» فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مِمَّ أضحك؟ فقالوا: مِمَّ تضحك، قال: هكذا ضحك رسول اللّه ﷺ فقالوا: مِمَّ تضحك يا رسول الله؟ قال: «**من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر**»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل (١٨٢٧).

(٢) أخرجه الدارقطني في الصفات، ـ تحقيق الغنيمان ـ (٤٢) (ص: ٣٤) وابن منده في التوحيد ـ تحقيق: الوهيبي والغصن ـ (٣٥ ـ ٥٨٠). وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٣١٨) عن جابر من طريق الأعمش عن أبي سفيان، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٧٦) (١٧٣٨٢): (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح).

(٣) أخرجه البخاري مختصرًا، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٦٥٧١)، =

وهذا الحديث مثل غيره قصد النبي ﷺ فيه ليس التمثيل.

فالحاصل: أن كل هذه الأحاديث تدل على أن الصفات لا مجال فيها للتأويل، وأنها تجرى على ظاهرها، والظاهر كما قال شيخ الإسلام: (هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام؛ وليست هذه المعاني

= ومسلم، كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجًا (١٨٧). **وتمامه** : أن رسول اللّه ﷺ قال: «**آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة، ويكبو مرة، وتسفعه النار مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها، فقال تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئا ما أعطاه أحدا من الأولين والآخرين، فترفع له شجرة، فيقول أي رب، أدنني من هذه الشجرة فلأستظل بظلها، وأشرب من مائها، فيقول الله يا ابن آدم، لعلي إن أعطيتكها سألتني غيرها، فيقول لا، يا رب، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها، ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول أي رب، أدنني من هذه لأشرب من مائها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها، فيقول لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها، فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها فيستظل بظلها، ويشرب من مائها، ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأوليين، فيقول أي رب، أدنني من هذه لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها، فيقول يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها، قال بلى يا رب، هذه لا أسألك غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها، فإذا أدناه منها فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول أي رب، أدخلنيها، فيقول يا ابن آدم ما يصريني منك أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها قال يا رب، أتستهزئ مني وأنت رب العالمين**» فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مِمَّ أضحك؟ فقالوا: مِمَّ تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله ﷺ فقالوا: مِمَّتضحك يا رسول الله؟ قال: «من ضحك رب العالمين حين قال أتستهزئ مني وأنت رب العالمين فيقول إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر».

المحدثة المستحيلة على الله ـ تعالى ـ هي السابقة إلى عقل المؤمنين، بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات)[١].

فالواجب إجراء النصوص على ظاهرها وهو يختلف بحسب السياق والتركيب والإضافة، لأن الكلمة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه، ومعنى آخر على وجه، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

١ ـ **الاختلاف بحسب السياق،** فمثلا: لفظ (القرية) يراد به القوم تارة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء:٥٨]، وقد يراد به مساكن القوم تارة أخرى كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [العنكبوت:٣١].

٢ ـ الاختلاف بحسب الإضافة، تقول: (صنعت هذا بيدي)، فلا تكون اليد كاليد في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص من الآية: ٧٥]؛ لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، ولا يشارك المخلوق في خصائص هذه اليد. والفطرة السليمة وصريح العقل لا يعتقدان أن يد الخالق كيد المخلوق، أو بالعكس.

٣ ـ **الاختلاف بحسب التركيب،** وهذا يتضح بضرب مثالين وهما:

ـ **المثال الأول:** (ما عندك إلا زيد) فهنا: أفادت قصر الصفة على الموصوف، والصفة، هي: العندية. والموصوف: زيد، ويكون المعنى أنه لا يوجد معك إلا زيد فقط.

ـ **المثال الثاني:** (وما زيد إلا عندك) فهنا: أفادت قصر الموصوف

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٦/٦).

على الصفة، أي أن زيداً لا يوجد في غير هذا المكان، لكن قد يوجد شخص آخر معه. فنلحظ: أنه مع اتحاد الكلمات، اختلف التركيب فتغير المعنى به.

وإذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني[١].

القاعدة التاسعة: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

لأن كل اسم متضمن لصفة، ولأن صفات اللّه يدخل فيها الأفعال، وأفعال اللّه كثيرة، ومن أمثلة ذلك: أن من صفات اللّه ـ تعالى ـ: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش، فنصف اللّه ـ تعالى ـ بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به[٢]. فالإخبار أوسع من الصفات؛ لأنه من قبيل الإنشاء فقد يخبر عن الشيء بشيئين ولا يسمى به مثل المتكلم[٣].

قال ابن القيم: (الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق اللّه على نفسه أفعالا لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد، وشاء، وأحدث، ولم يسم: بالمريد، والشائي، والمحدث، كما لم يسم نفسه: بالصانع، والفاعل، والمتقن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء.

وقد أخطأ ـ أَقْبَحَ خَطَأٍ ـ من اشتق له من كل فعل اسما، وبلغ

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٧٩) المجلى في شرح القواعد المثلى (ص: ٢٣١).
(٢) ينظر: القواعد المثلى (ص:٥٧).
(٣) ينظر: المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى (ص: ٥١).

بأسمائه زيادة على الألف، فسماه الماكر، والمخادع، والفاتن، والكائد ونحو ذلك[١]، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يخبر عنه بأنه شيء، وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يسمى بذلك)[٢]. فالأصل أن أفعال اللّه لا يشتق منها أسماءٌ إلّا من باب الإخبار المقيّد، لا المطلق.

---

(١) وهو يقصد الإمام الحافظ أبي بكر ابن العربي (٥٤٢هـ) الذي اشتق من أفعال اللّه أسماء. ينظر في كتابه الأمد الأقصى في شرح أسماء اللّه الحسنى وصفاته العلى، تحقيق وتخريج عبداللّه التوراتي، أحمد عرُّبي (١/ ٢٢٣) (٢/ ٢٧٥) ط: دار الحديث الكتانية، المغرب، طنجة، ط الأولى: ١٤٣٦هـ.

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٣٨٣) ط: دار الكتاب العربي.

الفرق بين الأسماء والصفات:

الاسم	الصفة
علَم على الرب.	تضاف إلى الرب إضافة وصف له، قائمة به وليست مخلوقة: (حياة اللّه، علم اللّه).
الأسماء أضيق من الصفات أي يؤخذ من كل اسم صفة، وليس العكس، أي: لا يلزم أن يؤخذ من كل صفة أو فعل اسم.	الصفة هي الأصل في الأسماء والأسماء مشتقة منها(١)، ولا يعني هذا أن الصفة سبقت التسمية(٢)، بل يعني أن أسماء اللّه أُخذت من معاني عظيمة دلت عليها، هذا من حيث الأصل، لكن لا يلزم أن نشتق من كل صفة اسم(٣). فما صحَّ صفة فليس شرطاً أن يصحَّ اسماً، فقد يصحُّ وقد لا يصح، مع أن الأسماء جميعها مشتقة من صفاته(٤).
مشروعية التعبيد بالأسماء: (عبداللّه، عبدالعزيز)	لا يجوز التعبيد بالصفة مثل (عبدالرحمة).
الاسم يدعى به يا اللّه، يا رحمٰن.	لا يدعى بها، كالقول: يا رحمة اللّه.
يجوز التوسل بها.	يجوز التوسل بها (اللّهم بعلمك وبقدرتك) (برحمتك استغيث).
الاسم يدل على ذات الرب والصفة والحكم المقتضي.	تدل على ما قام بذات الرب من صفة قولية أو فعلية أو ذاتية.
الحلف بها يجوز.	الحلف بها يجوز ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

---

(١) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٧١) دار المعرفة.

(٢) قال الإمام الطحاوي: (ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم [الخالق] ولا بإحداثه البرية استفاد اسم [الباري]) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٣٤).

(٣) ينظر: الجلسات الطلابية لشرح العقيدة الواسطية، الشيخ عبدالله بن محمد الغنيمان (ص:٥٨ ـ ٥٩).

(٤) ينظر: الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها (ص: ٤٠).

ﷺ القاعدة العاشرة: باب الأفعال أوسع من باب الصفات.

وذلك لأنَّ الأفعال مشتملة على صفة وزمن، أو حدث وزمن، والحدث هذا وصف، ثم الفعل المضاف إلى اللّه ـ ﷻ ـ قد يدلّ على الصفة التي اشتمل عليها هذا الفعل وقد لا يدل على الصفة بإطلاق، بل يقيد بما ورد، فمن هذا الباب الأفعال أوسع بمن باب الصفات.

ولكي يتضح الأمر أكثر أضرب مثالين:

المثال الأول: فهو للفعل الذي يدل على صفة هو: (استوى)، كما في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان من الآية:٥٩]، فهذه الصفة، وهي الاستواء، أُثبتت من فعل (استوى)؛ لأنَّ استوى مشتمل على حدث وهو الاستواء (الصفة)، ومشتمل على زمن وهو الماضي، فيقال من صفات اللّه الاستواء على العرش.

أما المثال الثاني: فهو للفعل الذي لا يدل على إثبات الصفة هو: يمكر، كما في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال من الآية:٣٠]، (يَمْكُرُ اللَّهُ) هذا فعل مضارع مشتمل على حدث أو صفة وهو المكر؛ يعني على مصدر وهو المكر، ومشتمل على زمن وهو المضارع؛ لكن لا يقال: هذا الفعل يدلّ على إثبات صفة المكر؛ لأنّ صفة المكر ليست دائما صفة كمال، ولأنها لم ترد في النصوص إلا مقيدة بالمقابلة، فهذا معنى: (إنَّ باب الأفعال أوسع من باب الصفات)؛ لأنه قد يضاف الفعل إلى اللّه ـ ﷻ ـ ولا تُثْبَتُ الصفة التي تضمنها هذا الفعل، مثل المكر: الخداع، والاستهزاء، والسخرية لا يوصف اللّه بها لكن يوصف الفعل بأنه قائم به، راجع لمشيئته كما ورد، وليس على الإطلاق.

وهذا مثل القول: بأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء ـ كما تقدم

في القاعدة السابقة ـ فقد تطلق الصفة على اللّه ـ ﷻ ـ ولا يطلق الاسم، مثل صفة الاستواء لا يقال: المستوي، وصفة المجيء لا يقال الجائي.

القاعدة الحادية عشر: صفات اللّه ـ تعالى ـ تنقسم باعتبار ورودها إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبت اللّه ـ تعالى ـ لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ[1]. وهي صفات مدح وكمال، والتفصيل فيها،أي: كثرت تكرارها وتنوع دلالاتها له فوائد، منها:

١ ـ **أنه أكمل في المدح**؛ لأنه يظهر كمال الموصوف بها؛ كأن يقال لزيدٍ أنت: (عليم، حكيم، حليم، كريم، شجاع، ونحو ذلك. أما التفصيل في النفي، فهذا سبيل المتكلمين، وهو مستنكر في العقل والعرف، فلو قيل لملكٍ: أنت لست بغبي، ولا بخيل، ولا جبان، ولا زبال، ولا حقير، ولا كناس، ولا خائن؛ لاستنكر الملك هذا المدح وارتاب في قائله، وأعده نقصًا أو عيبًا، لأنه يكفي إثبات صفات المدح، ولا حاجة للتفصيل في النفي إلا ما يحتاجه المقام.

٢ ـ **أن جريان النصوص على التفصيل** في الإثبات يقطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف؛ لأن فيه دلالة على أن المراد إثبات حقيقتها على ظاهرها دون تأويل.

٣ ـ **إبطال التمثيل، إذ أن هذا الاطراد بالتعيين** دليل على أن وصف اللّه وتسميته بها حق وصدق لا يماثله فيه أحد[2].

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر اللّه بها عن نفسه أكثر بكثير

---

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص:٥٩).

(٢) ينظر: القواعد الكلية، البريكان (ص:١٥٥) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى (ص: ١٩٥).

من الصفات السلبية كما هو معلوم.

وأما الصفات السلبية (المنفية): فهي ما نفاه اللّه ـ سبحانه ـ عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب[(١)] ومع هذا النفي لا بد من إثبات كمال الضد وإلا لا يكون مدحًا، بل يكون نفيًا محضًا، أي: عدمًا محضًا؛ ولأن النفي ليس مقصودًا لذاته، وإنما هو مقصود لغيره[(٢)] فالأصل فيها الإجمال، وعدم التفصيل، فهي إذن، جاءت في النصوص على حالتين:

الحالة الأول: النفي المجمل، وسببه أو علته عموم كماله، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

الحالة الثانية: النفي المفصل، ويأتي لسببين أو لعلتين، هما:

السبب الأول: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم: ٩١، ٩٢].

السبب الثاني: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعيّن، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨][(٣)]. فالتفصيل في النفي خلاف الأصل؛ لكن هنا: المقام يقتضي التفصيل، فيكون مدحًا وكمالا. **والنفي من جهة معناه، نوعان:**

الأول: نفي التمثيل والتعطيل.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (ص: ٦٠).

(٢) ينظر: التنبيهات السَّنيَّة على العقيدة الواسطية، الشيخ عبدالعزيز الرشيد (ص: ٤٠).

(٣) ينظر: القواعد المثلى (ص: ٦٢) المجلى في شرح القواعد (ص: ١٩٥ ـ ١٩٦).

الثاني: سلب النقائص، سواء كانت متصلة: كالسنة، والنوم. أو نقائص منفصلة: كالولد، والصاحبة، والشريك[١].

القاعدة الثانية عشر: تنقسم الصفات الثبوتية من جهة تعلقها باللّه إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

والصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر اللّه بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم.

وهي تنقسم إلى قسمين:

ذاتية، وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها،كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة. ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها،كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، فضابطها: أنها تنفك عن الذات.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام؛ فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، أي: يتكلم متى شاء، كما في قوله ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وكل صفة تعلّقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته[٢].

(١) ينظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، البريكان (ص:١٥٨).
(٢) ينظر: المصدر السابق (ص:٢٥).

والصفات الفعلية (الاختيارية) تنقسم باعتبار تعلقها بمتعلقها إلى قسمين:

وهي متعلقة بمشيئة اللّه، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: متعدية، وهي ما تعدت لمفعولها **بلا حرف جرّ**، أو هي ما تتعدى إلى مفعوله، مثل: (خلق، ورزق، وهدى، وأضل، ونحوها). فالخلق يقتضي مخلوقا، والهدى يقتضي مهديا، والرزق يقتضي مرزوقا، والإضلال يقتضي ضالا.

القسم الثاني: صفات فعلية لازمة، وهي ما تتعدى **لمفعولها بحرف جر**، أو هي ما لا يتعدى إلى مفعوله، مثل: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول، وهذه أفعال لا تتعدى إلى مخلوقات[1].

وقد جاء الفعلان (المتعدي، واللازم) في آية واحدة وهي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: من الآية ٤] أولهما (خلق) متعد إلى المفعول به، والثاني(استوى) مقتصر لا يتعدى، وهو فعل متعلق بالفاعل، وهذا بلا نزاع فيه بين أهل العربية.

وأما من جهة العقل: فمن جوز أن يقوم بذات اللّه ـ تعالى ـ فعل لازم له: كالمجيء والاستواء، ونحو ذلك، لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالمخلوق: كالخلق، والبعث، والإماته، والاحياء[2].

والصفات الفعلية تنقسم باعتبار إطلاقها وتقيدها إلى قسمين:

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٤٩) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها، د. محمد بن خليفة التميمي (ص: ٦٦) القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية، أحمد النجار (ص: ١٩٠ ـ ١٩١).

(٢) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢٠٨).

القسم الأول: **صفات فعلية مقيّدة.** وهي نوعان:

- **فعلية مقيدة على جهة المقابلة بالجزاء الحسن:** مثل الغلبة والتمكين، والمعية الخاصة، والمباهاة، والبركة، والمحبة، والرؤية، وغيرها كثير.

- **فعلية مقيدة على جهة المقابلة بالعقوبة:** مثل المكر، والخداع، والخزي، والانتقام، واللعن، والختم، والطبع، والاستدراج.

القسم الثاني: صفات فعلية مطلقة، مثل: الاستواء، النزول، والهبوط، والتدلِّي، والمحبة، والرضا، والفرح، والضحك[١].

جدول الفروق بين الصفات الذاتية والفعلية.

الصفات الذاتية	الصفات الفعلية
١ ـ من لوازم الذات لا تنفك عنها.	١ ـ ليست من لوازم الذات ويمكن أن تنفك عنها، بمعنى إن اللّه إذا شاء لم يفعلها.
٢ ـ لا تتعلق بالمشيئة والإرادة.	٢ ـ تتعلق بالمشيئة والإرادة.
٣ ـ لا تزيد ولا تنقص، فلا يمكن أن يكون عليما ثم يزداد في وقت من الأوقات.	٣ ـ أوسع من الصفات الذاتية؛ لأن باب الأفعال أوسع من باب الصفات.
٤ ـ هي الأصل الذي ترجع إليه الصفات الفعلية.	٤ ـ ترجع إلى الذاتية، بمعنى أنها ترجع إلى صفة الإرادة (مشيئته وإرادته).
٥ ـ أزلية لم يزل ولا يزال إلى الأبد متصفا بها.	٥ ـ أزلية من حيث جنس الصفة، لم يزل ولا يزال إلى الأبد متصفا بها، وأما أفرادها فتتجدد؛ لأنها ترجع إلى مشيئته وحكمته[٢].

---

(١) ينظر: للاستزادة: صفات رب العالمين، ماهر المقدم (ص:٨٧ ـ ٣٣٠).

(٢) ينظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، البريكان (ص:٨٨).

ﷺ القاعدة الثالثة عشر: اجتناب الألفاظ المجملة، والتفصيل فيها.

فالأصل اجتناب العبارات المحدثة، المجملة، المتشابهة، نفياً وإثباتاً: كالجهة، والحيز، والحد، والحدوث، والتركيب، والجوهر، والعرض. فلا يجوز استخدامها في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة.

فاللفظ ذاته مذموم مطلقًا،فطريقتهم فيه التوقف في لفظه، فلا يثبتونه ولا ينفونه، لعدم وروده، أما المعنى فلا بعد من التفصيل فيه، والاستفسار، فإذا تبين المعنى أثبت حقه، ونفي باطله.

فلا تستخدم هذه العبارات إلا في مقام المناظرة، أما مقام شرح الاعتقاد وبيانه، فلا تستخدم مثل هذه العبارات(١).

والألفاظ عمومًا تقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: الألفاظ التي وردت بها النصوص.

القسم الثاني: الألفاظ المعروفة التي هي من باب الإخبار، وبُيِّنت معانيها، مثل الذات، وبائن.

القسم الثالث: الألفاظ المبتدعة التي تدل على معنى باطل.

القسم الرابع: الألفاظ المبتدعة التي تدل على معنى حق وباطل(٢).

والألفاظ المجملة المبتدعة أهل البدعة يستخدمونها كلوازم في مناظراتهم لأهل السنة، ومن تلك الألفاظ ما يلي:

١ ـ لفظ: (الحيّز)(٣):

---

(١) ينظر: أدلة صفات اللّه ووجوه دلالاتها وأحكامها، أ.د. محمد بن عبدالرحمن أبو سيف الجهني (٨٦ ـ ٩١).

(٢) ينظر: درء التعارض (١/ ٢٧١،٢٥٤) الصفات الإلهية، د. محمد بن خليفة التميمي (ص: ٤٤).

(٣) عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد، كالجسم، أو غير=

وهذا اللفظ يستدل به أهل البدع على أنه لازم لمن أثبت علو اللّه أنه مستو على عرشه، أي: أنه في حيز. يستفصل فيه فيقال ما قصدكم؟

ـ إن أراد به أن اللّه تحوزه المخلوقات فاللّه أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

ـ وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها ليس حالًا فيها، فهذا حق، كما قال أئمة السنة: اللّه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه[1].

٢ ـ لفظ (الجهة):

ومراد أهل الكلام من إطلاق هذا اللفظ: نفي علو اللّه ـ ﷻ ـ. والتفصيل:

أن يقال هذا اللفظ مبتدع، لم يرد لا في كتاب ولا سنة، ولا عن أحد من سلف هذه الأمة.

فلا يجوز إطلاقه على اللّه ـ ﷻ ـ لا نفياً ولا إثباتاً، بل لا بد من التفصيل؛ لأنه يحتمل حقاً، ويحتمل باطلاً.

ـ فإن أريد بها جهةَ سفلٍ فهذا باطل، وممتنع عليه؛ لأن اللّه أجلّ من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، لمنافاته لعلو اللّه ـ تعالى ـ الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.

ـ وإن أريد بالجهة أنه في جميع الجهات، وأنه حالٌّ في خلقه، وأنه

= ممتد، كالجوهر الفرد. وعند الحكماء: هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى. ينظر: التعريفات (ص: ٩٤).

(١) التدمرية (ص: ٦٧ ـ ٦٨)

بذاته في كل مكان ـ فإن ذلك ممتنع على اللّه، منتفٍ في حقه، وينافي علوه ـ سبحانه ـ.

ـ وإن أريد: إن اللّه ليس في جهة أو مكان، أي: ـ كما يقولون ـ لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا متصل، ولا منفصل، ولا فوق، ولا تحت ـ فلا شك أن هذا باطل، وهذا للمعدوم.

ـ وإن أريد بالجهة أنه في جهة علوٍّ مخلوقة تحيط به، فهذا باطل، فاللّه قد وسع كرسيه السموات والأرض، فكيف يقال هذا بحق اللّه ـ تعالى عن ذلك علوا كبيرا؟!.

ـ وإن أريد بالجهة أنه في جهة علوٍّ وهو يحيط بخلقه ولا يحيط به شيء فهذا حق[١].

٣ ـ **العرض**[٢]، أو الأعراض وهذا اللفظ يستخدمه أهل الكلام في مقام النفي لصفات رب العالمين،

ومرادهم هو ما يعرض في الجوهر أو الجسم من صفات، مثل: الألوان، والطعوم، والذوق واللمس، والحياة، والموت، وغيرها، الذي لا يبقى بعد وجوده[٣]. ولا ريب أن هذا اللفظ مبتدع، لم يرد لا في قران ولا سنة، ثم قولهم إن الأعراض لا تقوم إلا بالجسم هذا غير صحيح، فقد يقال ليل طويل، وشتاء بار، وحر شديد، فهنا قامت بغير الأجسام. سُئل أبو العباس ابن سريج ما التوحيد؟ قال: توحيد أهل العلم وجماعة

---

(١) ينظر: التدمرية (ص:٦٦ ـ ٦٧) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ١٧٣) القواعد المثلى (ص:٧٢).

(٢) العرض: ما يعرض في الجوهر، مثل الألوان، والطعوم، والذوق، واللمس، وغيرها، مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده. ينظر:التعريفات (ص: ١٤٩) المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين (ص:١١٠).

(٣) ينظر: التعريفات (ص: ١٤٩).

المسلمين: (أشهد أن لا إله إلا اللّه وأشهد أن محمدًا رسول اللّه، وتوحيد أهل الباطل من المسلمين الخوض في **الأعراض والأجسام**، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك)[١].

والتفصيل في هذا اللفظ:

إن كانوا يقصدون بالأعراض، بأنها قائمة بذات اللّه أو أنها صفة فهذا حق.

وإن كان قصدهم أنها آفات وأمراض فهذا باطل.

وإن كان قصدهم أنها لا تبقى زمانين ـ كما يقول الأشاعرة ـ فهذا باطل؛ لأنه قد عُلم أن السواد أو البياض الذي يكون في الشيء قبل ساعة أو دقيقة هو الموجود الآن بعينه[٢].

٤ ـ الجوهر[٣]:

والخلاصة في معنى هذا اللفظ عند أهل التعطيل أنهم يفسرونه بمعان، منها:

---

(١) أورده أبو القاسم قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠٧). وأورده شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٦٢٣) ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨٥) وابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ١٩١).

(٢) ينظر: الرسالة الأكملية في ما يجب للّه من صفات الكمال (ص: ٢٨) مجموع الفتاوى (٦/ ١٠٣).

(٣) يعني في اللغة: الأصل، وأما في الاصطلاح: عند الفلاسفة هو الموجود دون أن يكون في محل متقوّم أو (موضوع) فقد يكون قديما: كالجوهر المجرّد، وقد يكون حادثا كالجوهر المادي، وأما المتكلمون فقد اختلفوا فيه، فالمعتزلة يقولون أنه هو المتحيّز في الوجود، والماتريدية: القائم بالذات القابل للتضاد. والأشاعرة: الجوهر الذي له حيز، والحيز هو المكان، أو ما يقدر تقدير المكان، أو هو: الحادث المتحيز بالذات، والمتحيز بالذات هو القابل للإشارة الحسّية بالذات بأنه هنا أو هناك، ويقابله العرض. وذات الربّ ـ تعالى ـ وصفاته ليست بأعراض ولا جواهر. وهو ينقسم إلى: بسيط (جوهر=

١ ـ متحيّز (يشار إليه إشارة حسيّة).

٢ ـ يقوم بنفسه بخلاف العرض الذي يقوم بغيره.

٣ ـ له حجم.

٤ ـ يقبل العرض.

٥ ـ لا يقبل الانقسام.

٦ ـ يقبل التضاد.

سؤال يتبادر للذهن؟

ماذا يعني المتكلّمون بلفظ الجوهر؟

الجواب: استخدموه في إثبات وجود اللّه، وكما تقدم أيضا في لفظ (العرض) أو (الأعراض)، فلكي يثبتوا وجود اللّه لابد أولا إثبات أن العالم حادث.

وإثبات حدوث العالم يكون بإثبات أن العالم مكون من جواهر وأعراض.

وعندهم الجوهر هو القائم بنفسه، فإن كان مركبا فهو جسم، وإن كان فردًا فيطلقون عليه الجوهر الفرد، أي الذي لا يستحيل ويقبل الانقسام.

والجواهر يقولون لا تخلو من الأعراض.

= فرد). وإلى مركب ويسمى (الجسم) والجوهر الفرد: الجزء الذي لا يتجزئ. ينظر: شرح المواقف للإيجي (٦/ ٢٨٥) المبين في شرح معاني أفاظ الحكماء والمتكلمين، الآمدي (ص:١١١) مكتبة وهبة، تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (١/ ١٨١ ـ ١٨٢) مكتبة الأزهرية للتراث. التعريفات للجرجاني (ص: ٦٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦٠٢) دستور العلماء (١/ ٢٨٦).

إذن الجواهر محدثة.

والجوهر الفرد لا يقبل الانقسام، إذن، النتيجة: العالم حادث.

وأما الرد عليهم:

فيقال لهم: هذا الدليل لم يسلكه أهل السنة والجماعة، ومات الصحابة ـ وهم خير الخلق ـ وهم لا يعرفون الجوهر أو هذا الدليل المبتدع، ولم يربطوا بمعرفته حكما علميا أو عمليا.

فإذن، لفظ الجوهر لفظ محدث، لم يرد في كلام اللّه، ولا كلام رسوله ﷺ، وإذا كان كذلك لا يمكن أن ينبني عليه مسائل أصول الدين، وهو غير وارد في اللغة، فليس في اللغة أن معنى الجوهر: المتحيز، أو الموجود لا في موضوع، أو ما يقبل العرض. ولفظ الجوهر من العربية المعربة، لا من العربية العرباء، فهو كلفظ: سجيل، واستبرق، وأمثال ذلك من الألفاظ المعربة.

ـ وأما إن أريد بنفي الجوهر المركب من أجزاء، الذي يحتاج إلى أجزائه أو إلى من ركبه، فهذا لا ريب أن اللّه يُنزّه عنه.

ـ وإن أريد بنفي الجوهر هو القائم بنفسه، والذي يشار إليه، واللّه لا يكون جوهرا بهذا المعنى، فهذا باطل؛ لأن اللّه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لكن إطلاق الجوهر على اللّه خطأ لعدم وروده في الشرع[١].

ـ وأما ما يتعلق بالجوهر الفرد، فقولهم أنه الجزء الذي لا يقبل

---

(١) ينظر: درء التعارض (١٠/ ٢٣٩) شرح المواقف للإيجي (٦/ ٢٨٥) المبين في شرح معاني أفاظ الحكماء والمتكلمين، الآمدي (ص: ١١١) مكتبة وهبة. تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (١/ ١٨١ ـ ١٨٢) مكتبة الأزهرية للتراث. التعريفات للجرجاني (ص: ٦٤). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦٠٢). دستور العلماء (١/ ٢٨٦). نظرية الجوهر الفرد، د. سعيد بن محمد بن معلوي (ص: ١٩).

الانقسام، أو أن الجسم ينقسم إلى أن يصل جزء لا ينقسم أو لا يتجزء، فهذا باطل، وهذا مذهب المتكلمين على تناقض بينهم.

ـ وإن أُريد به أن الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية أو إلى غير غاية، فهذا أيضا باطل، وهذا مذهب الفلاسفة.

ـ وإن أريد به أن الجسم قابل إلى أن ينقسم إلى أن تصل أجزاؤه إلى غاية في الصغر، ثم بعد ذلك يتحول أو يستحيل إلى مادة أخرى على خلاف ما كان عليه الجسم الأول، فهذا حق وهو الموافق للأدلة. فمثلا في قوله ـ تعالى ـ: بين أنه الماء المهين استحال إلى بشر، حيث قال ـ تعالى ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] وقال ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠] فهنا استحال الشجر الأخضر إلى نار. قال شيخ الإسلام: (والتحقيق أن كلا المذهبين باطل، والصواب ماقاله من قاله من الطائفة الثالثة المخالفة للطائفتين أن الأجسام إذا تصغرت أجزاؤها فإنها تستحيل كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر فإنه يستحيل هواءً أو ترابًا فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة كما يقوله المثبتون له فإن هذا باطل بما ذكره النفاة من أنه لابد أن يتميز جانب له عن جانب ولايكون قابلاً للقسمة إلى غير نهاية فإن هذا أبطل من الأول بل يقبل القسمة إلى حد ثم يستحيل إذا كان صغيرًا)(١). فالشاهد أن الأشياء تستحيل وتتحول، فالدم، والميتة، والخنزير تتحول إلى ملحًا أو رمادًا، والعذرات إلى تراب، والعصير يتحول إلى خمر، والخمر إلى خل، واستحالة الطعام والشراب إلى بول، وغائط، ودم(٢).

وأما اللوازم الفاسدة للقول بهذا الدليل فكثيرة(٣)، لكن من أهمها:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ١٤٠).

(٣) ومنها: إنكار المعاد الجُسماني ـ وإن لم يلتزموه ـ لأنهم على قولين: الأول=

إنكار الخلق من عدم، لأنهم قالوا هذه الأجزاء المنفردة خلقها اللّه أولا، ثم ألّف بينها، ثم تكونت الأجسام، والخلق كله، وهذا لا شك أنه مخالف لقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩] فذكر اللّه أنه خلق الإنسان من عدم، وليس من جوهر فرد.

القاعدة الرابعة عشر: إلزام المخالف في المعنى المصروف إليه ما يلزم في المعنى المصروف عنه(١).

وهذه القاعدة ذكرها شيخ الإسلام في التدمرية من أجل إثبات تناقض المخالفين في طريقة إثباتهم للصفات وأن ليس لهم قانون مستقيم، وهذا التناقض اتضح بإلزامهم من جهتين:

الأولى: في صرفهم للمعنى الصحيح للصفة إلى معنى آخر يلزمهم

= أن الجواهر تعدم ثم تعاد، والثاني: أنها تتفرق ثم تجتمع، وهذا الخطأ قوى شبهة الفلاسفة في إنكار معاد الأبدان؛ لأن العقلاء يوردون عليهم تساؤلات منها ماذا يقولون للإنسان الذي يأكله الحيوان؟ أو العكس؟ ومنها: إنكار استحالة الأجسام، وهذا معروف ومشاهد فالإنسان يتحول إلى تراب، والعصير إلى خمر، والطعام إلى غائط. ومنها: القول بتماثل الجواهر، وأنها كلها من جنس واحد، وهذا يخالف النقل والعقل، فالتراب يختلف عن الماء، والهواء، والنبات يختلف عن الحيوان، والنار غير الماء .ومنها: القول بتناهي قدرة الله، وفناء مقدوراته .وهذا نتيجة لقولهم بالجوهر الفرد، فظنّوا في قوله ـ تعالى ـ ﴿ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أن اللّه لا يكون قديرا على الشيء إلا إذا كان جوهرا فردا؛ ولذلك التزم بعضهم بالقول بتناهي قدرة الله، وفاتهم أن قدرة اللّه غير متناهية، ولا تثبت بشيء ما. ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٧) نظرية الجوهر الفرد (ص: ٥٥ ـ ٨٨).

(١) ينظر: التدمرية (ص: ٤٥).

المعنى الذي فروا منه، مثال ذلك: هم تأوّلوا صفة المحبة والرضا بإرادة الثواب، وصفة الغضب والسخط إرادة العقاب، فرارا من التشبيه بالمخلوق - بزعمهم - يقال لهم: أنتم جعلتم هذه عائدة إلى صفة الإرادة التي أثبتوها؛ فيلزمكم المعنى الذي فررّتم منه؛ لأن الإنسان له إرادة: كما في قوله - تعالى -: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال:٦٧] هذا لازم، وبعضهم فر من هذا اللازم وقال بما هو في الفقرة التالية.

الثانية: في تفسيرهم لهذه الصفة المذكورة (المحبة، الغضب..) على أنها مفعولات، أي يقولون: المحبة: الثواب، ولا يفسرونا بإرادة الثواب فرارا من اللازم - السابق - أي أن المفعولات منفصلة[١]، مثل الإنسان حين يصنع يبني جدارا، يسمى جدارا مبنيا منفصلا عن الباني - الفاعل - فيقال لهم: المفعول يستلزم فعلاً، لأنه لا يمكن أن يوجد مفعول بلا فاعل؛ ولا بد للفاعل من فعل، فحينئذٍ رجعت المسألة عليهم، ولزمهم المعنى المصروف عنه، وهو إثبات الصفة للّه، ويلزمهم بها التشبيه الذي فروا منه.

ﷺ القاعدة الخامسة عشر: الاعتماد على مجرد نفي التشبيه عما يثبت من الصفات أو نفي ما ينفي لا يكفي في إثبات الصفات[٢]

وهذه القاعدة رد على من جعل الضابط تنزيه اللّه - تعالى - وقال: أنا أثبت الصفات من غير تشبيه، وكذلك في النفي، يقول: أنا أنفي عن اللّه التشبيه، فهذا لا يكفي؛ لماذا لا يكفي؟

---

(١) ولذلك كثير منهم قال بعدم التفريق بين الفعل وبين المفعول، وقد أبطل هذا الزعم البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد).

(٢) ينظر: التدمرية (ص:١١٦).

الجواب: لأنه لا يوجد شيئان إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميّز[(١)]، مثال ذلك: علم اللّه، وعلم الإنسان، اشتركا في **القدر المشترك**، وهو المعنى الكلي(الذهني)، **وبينهما قدر مميز** وهو ما يختص به كل منهما[(٢)]، فعلمُ اللّه كامل لا نقص فيه، وعلم الإنسان ناقص.

والنفي هنا مبني على التنزيه بنفي التشبيه؛ بمعنى أنه نفى الصفة؛ لأن فيها تشبيه، كنفي الاستواء، واليد، والوجه، ونحو ذلك، ولهذا يقال لهم: ما مرادكم من التشبيه؟

فإن قالوا: مرادنا المماثلة من كل وجه، وهو التشبيه المطلق...قيل لهم: هذا باطل، ولا أحد يقوله.

وإن قالوا: مرادنا المشابهة من وجه دون وجه، أو المشاركة له في الاسم، قيل لهم: وقعتم في التناقض؛ لأنه يلزمكم فيما أثبتموه من الصفات، أي بنفس هذه الحجة يلزمك أن تنفوا صفة الحياة، والعلم، والإرادة، لأن فيها مشابهة من وجه دون وجه.

فالنتيجة من هذا الكلام: أن الاعتماد في إثبات الصفات للّه لا يكفي فيه مجرد نفي التشبيه: ولا يصلح أن يكون ضابطا في التنزيه، فلا يقال: بما أننا ننفي عن اللّه المشابهة يجوز أن نصفه بأوصاف حتى ولو لم ترد، فهذا الطريق لا يكفي وغير سديد؛ لما يترتب عليه من اللوازم الباطلة، إذ لو كان الأمر كذلك لجاز أن يوصف الرب بما يمتنع عليه من أوصاف النقص كأن يقال له: بكاء، وحزن، وجوع، وعطش، وأكل وشرب، لا يماثل ما يختص بالمخلوقين، فهذه صفات لم يرد نفيها في الكتاب والسنة، فلابد من فارق يميز الإثبات عن النفي، والنفي عن الإثبات وإلا فلا يجوز حينئذ أن ننفي

---

(١) ينظر: التدمرية (ص:١١٦).

(٢) ينظر: التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية (٢/ ٥) شرح التدمرية لابن عثيمين (ص: ٣١١).

شيئا غير منفي في النص كما لا يجوز أن نثبت شيئا غير وارد[١].

ولهذا الطريق الصحيح هو الاعتماد على ما دل عليه السمع والعقل من وصف اللّه ـ تعالى ـ بصفات الكمال على وجه لا نقص فيه، فكل ما ينافي صفات الكمال الثابتة للّه، فاللّه منزه عنه؛ **لأن ثبوت أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه، أي الاثبات يستلزم نفي الضد.**

وبهذا يقال: الحزن، والبكاء، والجوع، والعطش صفات نقص منافية لكماله فتكون منتفية عن اللّه، ويقال أيضاً: الأكل، والشرب مستلزم للحاجة والحاجة نقص، وما استلزم النقص فهو نقص، ويقال أيضاً، الكبد، والمعدة، والأمعاء آلات الأكل والشرب، والمنزه عن الأكل والشرب منزه عن آلات ذلك[٢].

القاعدة السادسة عشر: الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد[٣]

وهذه القاعدة في بيان فساد طريقة النفاة المعطلة، إذ يقررون أن نفي مشابهة اللّه بخلقه يكون بمجرد نفي التشبيه المجرد عن إثبات الصفات؛ وهذا لا يصح، إذ ما من شيئين إلا ويشتبهان من وجه، ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب، ونحو ذلك مما هو ـ سبحانه وتعالى ـ مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة[٤]، ولابد من إثبات حقائق أسماء اللّه وصفاته ونفي مماثلته لشيء من مخلوقاته: وكونه سبحانه يتفق مع المخلوق في الاسم وفى المعنى الكلي المشترك لا يلزم منه مماثلته لخلقه: فإنه ما من موجودين إلا وبينهما اتفاق من وجه واختلاف

(١) ينظر: التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية (٢/ ٣٦).
(٢) ينظر: تقريب التدمرية (ص: ٩٤).
(٣) ينظر: التدمرية (ص: ١٢٤).
(٤) ينظر: تقريب التدمرية (ص: ٩٤).

من وجه آخر[١].

ﷺ القاعدة السابعة عشر: الاحتجاج على نفي النقائص بنفي التجسيم أو التحيز لا يحصِّل المقصود[٢]

وهذه القاعدة ذكرها شيخ الإسلام في نقاشه للمتكلمين، وهو في طريقتهم وليس في أصل المسألة ـ أي في نفي النقائص ـ حيث يقول: (إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون: إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة، والذين يقولون بإلهية بعض البشر، وأنه اللّه. فإن كثيرًا من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم أو التحيز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا، وذلك ممتنع.

وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة، نفاة الأسماء والصفات، فإن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود لوجوه)[٣]. ثم ذكر أوجه في بطلان ذلك، على النحو الآتي:

الوجه الأول: عقد فيه مقارنة بين طريقتين الأولى: طريقة نفي النقائص: كالحزن، البكاء، وبين طريقة المتكلمين في نفي التجسيم والتحيز، فالطريقة الأولى ظاهرة وليست خفية، بل بالفطرة تعرف، ولا أحد ينازع فيها، بل إن كفر من وصفه بهذه النقائص معلوم بالضرورة من الدين، بخلاف الطريقة الثانية فإنها خفية، ولذلك يقرر أن الخفي لا يستدل به على الأظهر؛ لأن الدليل معرّف للمدلول، مثال ذلك: لو سأل الطالب المعلم وقال له: ما معنى العقيدة؟

---

(١) ينظر: التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية (٢/ ٢٠).
(٢) ينظر: التدمرية (ص: ١٣٢).
(٣) المصدر نفسه.

فأجابه المعلم وقال: هي أيدلوجية، فهنا المعلم استخدم لفظا غامضا، ولم يعرف العقيدة، وهذا مثل إثبات وجود اللّه عند المتكلمين، يقررون أولا حدوث العالم، وكيف يكون حدوث العالم؟ يكون بالجواهر والأعراض! ما هي هذه الجواهر والأعراض؟! لا يعرفه العامة والناس وإنما هم فقط.

الوجه الثاني: أن من وصفوه بهذه النقائص ـ أي البكاء ونحوه ـ يمكنهم أن يقولوا نحن نصفه بذلك، ولا نقول بالتجسيم والتحيز كما يقوله من يثبت للّه صفات الكمال مع نفي القول بالتجسيم والتحيز، فيكون كلام من يصف اللّه بصفات الكمال ومن يصفه بصفات النقص واحداً، ويبقى الرد عليهما بطريق واحد وهو أن الإثبات مستلزم للتجسيم والتحيز، وهذا في غاية الفساد والبطلان

وهذا يثبت بطلان ضابط التنزيه بنفي التجسيم؛ لأنه ساوى بين من أثبت صفات الكمال ـ وهم أهل السنة ـ وبين من أثبت الصفات مع النقص فيها، ومن جهة أخرى لم يمنع هذا الضابط من وصف اللّه بالنقص؛ كون من وصفه بالنقص قال بنفي التجسيم ومع ذلك قال بصفات النقص لله.

الوجه الثالث: أن بهذه الطريقة ـ أي بنفي التجسيم والتحيز ـ نفوا عن اللّه ـ تعالى ـ صفات الكمال واتصاف اللّه ـ تعالى ـ بها واجب ثابت بالسمع والعقل؛ فتكون هذه الطريقة باطلة؛ لأنها تنافي دليل صحيح، ولو كانت حقا ما خالفته.

الوجه الرابع: أن سالكي هذه الطريقة ـ أي التنزيه بنفي التجسيم والتحيز ـ متناقضون، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي. فالمعتزلة والأشاعرة ينفون التجسيم، ومع ذلك وقع بينهم التناقض.

الوجه الخامس: ومما يبين بطلان هذه الطريقة في النفي أنها لم يسلكها السلف ولم ينطق أحد منهم بالجسم نفياً ولا إثباتاً ولا الجوهر

والتحيز؛ لأنها عبارات مجملة لا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً، ولم يذكرها اللّه في كتابه في إنكاره على اليهود والكفار، بل هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف[(١)].

القاعدة الثامنة عشر: ما لم يرد فيه دليل بخصوصه فلا يثبت بإطلاق ولا ينفى بإطلاق.

وهذه القاعدة تقدم الكلام حولها في قاعدة الألفاظ المجملة.

القاعدة التاسعة عشر: الاتفاق في المعنى الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التخصيص والإضافة.

(فالحياة ـ مثلاً ـ وصف مشترك بين الخالق والمخلوق، قال اللّه تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]. لكن حياة الخالق تختص به فهي حياة كاملة من جميع الوجوه لم تسبق بعدم ولا يلحقها فناء، بخلاف حياة المخلوق فإنها حياة ناقصة مسبوقة بعدم متلوة بفناء قال اللّه تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧].

فالقدر المشترك ـ وهو مطلق الحياة ـ كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، لكن ما يختص به كل واحد ويتميز به لم يقع فيه اشتراك، وحينئذ لا محذور من الاشتراك في هذا المعنى الكلي، وإنما المحذور أن يجعل أحدهما مشاركاً للآخر فيما يختص به)[(٢)]. وقس على صفة الحياة الصفات

---

(١) ينظر: المصدر السابق (١٣٢ ـ ١٣٦) شرح تقريب التدمرية لابن عثيمين (٤٢٢ ـ ٤٣٢) شرح الرسالة التدمرية، الخميس (ص: ٣٢٨)شرح الرسالة التدمرية، أحمد آل عبد اللطيف (ص: ٣٧٤ ـ ٣٨٦).

(٢) تقريب التدمرية (ص: ٨٧).

الأخرى: كالقوة، والعلم، والكلام، والسمع، نحو ذلك.

والخلاصة: أن لمسمى الوجود ثلاث حالات:

١ ـ حالة الإطلاق: وهو المعنى الكلي الذهني ولا يوجد في الخارج.

٢ ـ حالة الإضافة إلى الخالق.

٣ ـ حالة الإضافة إلى المخلوق[١]

القاعدة العشرون: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين [٢]

بمعنى أن المدلول قد تكون له أدلة كثيرة، فإذا انتفى دليل واحد لا يستلزم ذلك انتفاء ذلك المدلول، لأن ذلك المدلول ثابت بأدلة أخرى غير ذلك الدليل.

فانتفاء الدليل المعين الخاص لا يستلزم انتفاء المدلول؛

مثال ذلك أن الشمس ثابتة بأدلة كثيرة منها الحس ومنها النور ومنها الحرارة فإذا انتفى دليل الحس في الأعمى مثلا لا يستلزم انتفاء الشمس.

لأن الشمس ثابتة بدليل النور وبدليل الحرارة أيضًا[٣].

فيقال للمتكلّمين ـ كالأشاعرة ـ: إن نفيكم للصفات الفعلية لا يدل عليها العقل، ولا يعني ذلك عدم صحة المدلول؛ لأن ذلك قد ثبت في الكتاب والسنة، وعليه فيلزمكم أن تأتوا بالدليل الذي يدل قطعاً على رد ما جاء في الكتاب والسنة.

---

(١) ينظر: شرح الرسالة التدمرية، الخميّس (ص: ١٢٨).

(٢) التدمرية (ص: ٣٣)

(٣) ينظر: توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية (ص: ٢٢).

ﷺ القاعدة الحادية وعشرون: الوجود الذهني لا يلزم منه الوجود العيني.

وهذه القاعدة يعبر عنها أيضا: (المطلق الكلي يكون في الذهن لا في الأعيان) وهي في التفريق بين النوع والعين، فالنوع: وجود ذهني، والعين وجود خارجي محسوس مقيد يختلف باختلاف أفراده، فعلى سبيل المثال: الإنسان نوع، لكن أفراده متفرقون، فالوجود واحد بالنوع، لكن ليس واحد بالعين، فالمعنى أن الاشتراك في الوجود هو في الذهن، وليس في الخارج ـ أي محسوسا ـ وليس هو من قبيل الاشتراك اللفظي، أي أنها اتفقت في اللفظ واختلفت في المعنى، مثل تقول شربت من العين، ورأيت بالعين، فليس الوجود من هذا النوع، لأن الوجود لا يكون في الخارج إلا مقيدا.

وهذه القاعدة رد على من ضل في مسألة الوجود، وهم على النحو الآتي:

١ ـ أصحاب وحدة الوجود؛ إذ لم يفرقوا بين وجود الخالق ووجود المخلوقات ـ حتى ظنوا وجودها وجوده ـ فرأوا الوجود واحدًا، وهذا ناتج لعدم تفريقهم بين الواحد بالعين والواحد بالنوع[١].

٢ ـ الجهمية والمعتزلة، والفلاسفة، توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى «الوجود»، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي، وتقدم قريبا شرحه؛ لكن هنا أضيف مثال آخر يوضحه أكثر: لفظ: (المشتري) يطلق على المبتاع، ولفظ النجم، ولهذا من الخطأ والضلال أن يقال الوجود من المشترك اللفظي، لأن لفظ الموجود يطلق على كل موجود، وهو اشتراك في اللفظ والمعنى، أي: الوجود ضد العدم، ويسمى: (اشتراك معنوي) أي: المتواطئ، فخالفوا ما

---

(١) ينظر: التدمرية (ص: ١٠٨).

اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم، من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

٣ ـ طائفة من الفلاسفة، وهم (أرسطو وأصحابه، وأصحاب فيثاغورس ـ القائلون بوجود الأعداد المجردة في الخارج وهي جوهر الأشياء ـ وأتباع أفلاطون؛ الذين يزعمون أن لكل حقيقة وجود ذاتي في الخارج، ويسمونها: مثل) فهؤلاء أثبتوا حقائق كلية، او ماهيات كلية للأعيان مقارنة لأشخاصها في الخارج، أي أنهم جعلوا ما في الأذهان ثابتا في الأعيان، وسبق أن المعاني الكلية المشتركة لا توجد إلا في الأذهان[1].

٤ ـ الباطنية الذين ينفون عن اللّه كل أمر عدمي أو ثبوتي، فيقولون لا موجود ولا معدوم، ولا حي، ولا ميت، ولا عالم، ولا جاهل (يسلبون النقيضين) فهم بذلك يقولون بالوجود المطلق، والحقيقة أنه لا وجود له إلا في أذهانهم[2]. فهذه القاعدة تبطل زعمهم هذا.

القاعدة الثانية وعشرون: كل من نفي شيئا من الصفات الثابتة لزمه فيما نفاه نظير ما أثبته.

وهذا باب مطّرد، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسولﷺ من الصفات، لا ينفي شيئًا ـ فرارًا مما هو محذور ـ إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه، فلا بدّ له في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه، فيقال له: وهكذا القول في جمع الصفات، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات

(١) ينظر: المصدر نفسه، وشرح التدمرية للبراك (ص:٣٠٧ ـ ٣١٣) شرح الرسالة التدمرية، أحمد آل عبد اللطيف (ص:٣١٨ ـ ٣٢١).

(٢) ينظر: التدمرية (ص: ٤٠) قواعد ابن تيمية في الرد على المخالفين (ص:١٥٥ ـ ١٥٦).

فلا بدّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمّيات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب، فيلزمهم المعنى المنفي في الصفة التي أثبتوها، مثال: صفة المحبة، هم ـ أي الأشاعرة ـ تأولوا محبته ورضاه، وغضبه وسخطه ـ سبحانه ـ على معنى إرادته للثواب والعقاب، فهنا يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط، ثم ولو فسَّر ذلك بمفعولاته ـ وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ـ فإنّه يلزمه في ذلك نظير ما فرّ منه، فإن الفعل المعقول لا بدّ أن يقوم أولا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثّلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك، فكذلك سائر الصفات[1]، فهم سووا بين المختلفات، وفرقوا بين المتماثلات.

﴿ القاعدة الثالثة وعشرون: التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة، ويزول الاشتباه بما يميز أحد النوعين، من إضافة أو تعريف.

الألفاظ نوعان:

النوع الأول: ألفاظ متواطئة وهو: أن تتفق اللفظة مع كثير من معانيه، وهي كليات عامة تصدق وتطلق على أفراد على سبيل الموافقة والمواطأة على حد سواء: كالإنسان (الكلي العام)، فإن الإنسان يطلق على زيد، وعمرو، وبكر، وقد يكون هذا الإنسان ذكراً وقد يكون أنثى، وقد يكون صغيراً وقد يكون كبيراً، ومثل نور الشمس، ونور القمر، ونور المصباح.

---

(١) ينظر: التدمرية (ص: ١١١) شرح العقيدة التدمرية لابن عثيمين (٢٩٩ ـ ٣٠٢) شرح الرسالة التدمرية للخميس (ص: ٣٠٥).

والنوع الثاني: ألفاظ مشتركة، هي التي يتحد لفظها وتتعدد معانيها، فاللفظ واحد، نحو لفظ "العين"، فلفظ "العين" يطلق على عين الشمس، وعلى عين الركبة، وعلى الذهب، وعلى عين الرأس، وعلى الماء النابع من الأرض وعلى ذات الشيء، ولكن لا على سبيل المواطأة والموافقة، بل على سبيل الاشتراك والمبادلة؛ لأن عين الشمس، وعين الرأس، وعين الركبة والذهب وذات الشيء والماء النابع من الأرض ليست من أفراد لفظ "العين".

والذي يزيل ذلك التشابه، إما بالتعريف بـ(أل)، أو بالإضافة، فالمضاف إليه هو الجنة، كقول: (نعيم الجنة)، فيعرف الفرق بينه وبين ما أضيف إلى الدنيا، وكذا التعريف بأل ولفظ الوجود مقول بالتواطؤ، كما إذا قيل: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [محمد:١٥] فهنا قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا، لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو ـ مع ما أعد اللّه لعباده الصالحين مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ـ من التأويل الذي لا يعلمه إلا اللّه، فمعنى ذلك أن التشابه في صفات اللّه يكون مثل الألفاظ المتواطئة، بمعنى: أنها تكون متشابهةً من وجه، ومحكمةً من وجه، فإذا قال المعطلة: إن ألفاظ صفات اللّه قد جاء ذكرها في صفات المخلوقين: كالرحمة، والرضا، والمحبة، ونحوها، فلا نثبتها، لأنها تقتضي التشبيه، فيجاب عليهم بأن هذه الألفاظ هي متواطئة من وجه، وهو دلالتها على المعنى (الذهني الكلي)، ومتشابهة من وجه آخر: وهو ما إذا كان القصد الكيفية التي اختص اللّه بها في صفاته وأفعاله[١].

فلابد فيما شهدناه وما غاب عنا من قدر مشترك هو مسمى (اللفظ المتواطئ) فبهذه الموافقة والمشاركة والمشابهة والمواطأة نفهم الغائب ونثبته، وهذا خاصة العقل.

---

(١) ينظر: التدمرية، (ص:٤٢، ٤٥ ـ ٤٦) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية (١/ ٢٢٦).

وللتوضيح أكثر: أقول: لو لم نعلم في الشاهد: حياة، وقدرة، وعلمًا وكلامًا، لم نفهم ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك: كصفات اللّه ـ سبحانه ـ فعرفناها بالمعنى الكلي الذهني للصفة(١).

﷽ القاعدة الرابعة وعشرون: النفي المجرد أو المحض ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا

لأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال(٢).

والنفي له صور، وهي على النحو الآتي:

الأولى: أن يصف اللّه بالنفي فقط.

الصورة الثانية: أن يصف اللّه بنفي النقيضين، أي لا يصف اللّه بالنفي ولا بالإثبات.

الصورة الثالثة: أن يصف اللّه بالسكوت عن النقيضين، أي: لا يقول: هو موجود ولا معدوم، ولا قادر ولا غير قادر، ويسم من يقول بهذا: بـ(الواقفة المتجاهلة اللاأدرية).

الصورة الرابعة: ألا يقول بنفي ولا إثبات وإنما يجعل الحقائق الغيبية والعقائد وصفات اللّه بحسب ظنون الناس واعتقادهم(٣)، هذه الصور ذكرها

---

(١) ينظر: شرح حديث النزول (ص: ٢٠).

(٢) ينظر: التدمرية، (ص:٥٧).

(٣) وهذه العقيدة موجودة في الفكر العلماني الحداثي المعاصر وتسمى (فكرة تاريخية العقائد) ولها علاقة بـ (فكرة النسيبة) ومن أشهر من تكلم فيها (محمد أركون) فيقرر أن مفهوم (الإله) مجرد تصورات، أو نتاج ثقافي مرتبط بمشكلات المجتمع يشكلها البشر... إلى آخر كلامه (قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون (ص: ٣٠٤، ٢٨٢) والحاصل أنه هو ومن يتبعه=

بمعناها شيخ الإسلام ابن تيمية في أكثر من كتاب[١].

فالشاهد أن النفي المحض المجرد لا كمال فيه إلا إذا تضمن كمال الضد، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ لأن النفي المحض من غير إثبات كمال الضد؛ عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء؛ لأنه عدم، والعدم لا يكون كمالاً.

٢ ـ ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم فيقال: ليس بموجود ولا حي وغير ذلك، بل ويوصف به الممتنع، فيقال: ليس بممكن ولا موجود وكلاهما لا يوصفان بمدح ولا كمال.

٣ ـ ولأن النفي المحض قد يكون لعدم قابلية الموصوف بذلك المنفي، فإذا قيل: الجدار لا يظلم فهذا ليس بمدح لعدم قابلية الجدار للظلم أصلاً، ولو قلت هذه المروحة لا تأخذها سنة ولا نوم، فهذا ليس مدحا؛ لأنها ليست قابلة.

٤ ـ ولأن النفي إن لم يتضمن كمال الضد فقد يكون لنقص الموصوف أو عجزه، كقول الشاعر النجاشي: (قُبيلة لا يغدرون بذِمَّة ولا يظلمون الناس حبة خردل).

أراد بنفي الغدر والظلم بيان عجزهم وعدم قدرتهم لا مدحهم؛ بدليل تصغيرهم بقوله: قبيلة.

٥ ـ ولأن النفي المحض فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان أو الأمير: أنت لستَ بزبّال، ولا غبي، ولا جبان، ولا حقير، ولا ضعيف، لأدّبك[٢].

= يجعلون اللّه مجردا من كل الصفات. ينظر للاستزادة في الرد على كلامه وهذه الفكرة: التلازم بين العقيدة والشريعة (ص: ٦٤٥ ـ ٦٨١).

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢٥) الصفدية (١/ ٩٨).

(٢) ينظر: شرح العقيدة التدمرية لابن عثيمين (١٩٦ ـ ١٩٨) شرح الرسالة التدمرية للخميس (ص: ٢٢٠).

ﷺ القاعدة الخامسة والعشرون: الجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات.

هذه القاعدة في الرد على المتكلمين والفلاسفة، إذ يزعمون ـ على اختلاف بينهم ـ أنه لو ثبت للّه ـ تعالى ـ صفة لكان مشابها للمخلوق فسووا بين المختلفات؛ لأن العقل يحكم أن الخالق لا يشبه المخلوق، وصفة الخالق لا تشبه صفة المخلوق.

وفي القدر المشترك أو المعنى الكلي نفوه وبذلك فرّقوا بين المتماثلات.

أيضا من جهة أخرى من يثبت الأسماء وينفي الصفات ـ كالمعتزلة ـ فقد فرق بين المتماثلات؛ لأن الأسماء والصفات بابها واحد من حيث دلالة النصوص عليها بطريق سواء، ومن حيث اتصاف الله بها، ومن حيث ما يلزم عليها وما لا يلزم، ومن يثبت بعض الصفات وينفي بعضها ـ كالأشاعرة ـ كذلك فرق بين المتماثلات؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر[(١)].

ﷺ القاعدة السادسة وعشرون: عدم العلم بالدليل ليس علما بالعدم[(٢)].

هذه القاعدة في الرد على المتكلمين والفلاسفة، كونهم لا يثبتون الصفات أو ينفونها ـ بزعمهم ـ لأنها لم تثبت بالدليل العقلي، فنفي علمهم للصفات لا يعني عدم ثبوتها، مثال ذلك: لو قيل لرجل هل تعرف مدينة شيكاغو؟ ثم أجاب: لا أعرفها.

---

(١) ينظر: الرد على المنطقيين (ص: ١٠٠) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٤٦٩).

(٢) التدمرية (ص: ٣٣)

فهل يعني عدم علمه بهذه المدينة أنها ليست موجودة في الحقيقة؟

هذا مثال، ويمكن تطبيقه على الصفات التي نفوها، فالقصد أن النافي للشيء لا بد أن يكون عنده زيادة علم ينبني عليه نفيه، وهم لا علم لهم بالدليل، وهذا جهل بالشيء الذي نفوه، هذا على فرض أنه لم تثبت بالأدلة فكيف وقد ثبتت هذه الصفات للّه ـ سبحانه وتعالى ـ .

القاعدة السابعة والعشرون:القول في الصفات كالقول في الذات.

وهي في الرد على الممثلة أو المشبهة، أو النافية (المعطلة) كالمعتزلة والجهمية يعني أن من أثبت للّه ـ تعالى ـ ذاتاً لا تماثل ذوات المخلوقين لزمه أن يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

فيقال لأهل التمثيل: ألستم لا تمثلون ذات اللّه بذوات المخلوقين؟! فلماذا تمثلون صفاته بصفات خلقه؟! أليس الصفات تبعًا للذات؟ أليس الكلام بالصفات فرعًا عن الكلام في الذات؟ فالتفريق بينهما تناقض عقلي.

ويقال لأهل التعطيل من المعتزلة ونحوهم: ألستم تقولون بوجود ذات لا تشبه الذوات؟ فكذلك قولوا بصفات لا تشبه الصفات!!.

مثال ذلك: إذا قال: إن اللّه استوى على العرش فكيف استواؤه؟

فيقال له: القول في الصفات كالقول في الذات فأخبرنا كيف ذاته؟

فإن قال: لا أعلم كيفية ذاته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية استوائه.

وحينئذ؛ يلزمه أن يقر باستواء حقيقي غير مماثل لاستواء المخلوقين، ولا معلوم الكيفية[1].

(١) ينظر: تقريب التدمرية (ص: ٤٠).

ولما أخذ هذا الإلزام بخناق الجهمية، قالوا: الباب كله عندنا واحد، ونحن ننفي الجميع.

فإذن، المخالفون لأهل السنة أمام واحد من أمرين:

إما النفي والتعطيل.

وإما أن يصفوا اللّه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، ويتبعوا في ذلك سبيل السلف الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفيًا وإثباتًا.

أما رد المعاني المفهومة من الكتاب والسنة بالشبهات فهذا من باب تحريف الكلم عن مواضعه.

أما تفويضها وترك تدبرها ومعرفتها فهذا فيه مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، بل هي آيات بينات دالة على أشرف المعاني وأجلها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قالت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك، فكان الباب عندهم بابًا واحدًا، وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات، فكما ذاته لا تشبه الذوات، فكذا صفاته لا تشبه الصفات[١].

ﷺ القاعدة الثامنة والعشرون: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

وهي في الرد على الصفاتية (الذين يثبتون بعض الصفات وينفون البعض).

أي: أن من أثبت شيئاً مما أثبته اللّه لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي، ومن نفى شيئاً منه ألزم بنفي ما أثبته وإلا كان متناقضاً.

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق (ص: ٣٢).

فمتأخرو الأشاعرة والماتريدية يثبتون سبع صفات أو ثمان، وينفون ما عداها (الحياة، الإرادة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وزاد الجويني صفة ثامنة الإدراك. والماتريدية زادوا (صفة التكوين).

تطبيق القاعدة: نأتي بالصفة التي أثبتوها، ونقول له فيها بمثل ما يقول في الصفة التي نفوها.

مثال: نفوا صفة اليد، وصفة القدم، والأصابع ـ بحجة أنه يلزم منها التشبيه؟!

فنأخذ بزمامهم بالصفات التي أثبتوها، فنقول: أنتم أثبتوا صفة السمع والبصر، وعلى كلامكم، وبنفس الطريق يلزم منه التشبيه، فالسمع يكون بالخرق الذي في الأذن، والبصر يكون من حدقة، فما تقولون في ذلك؟

فسيكون جوابهم: نحن لا نعني به سمعًا كسمع المخلوق، ولا بصرًا كبصر المخلوق.

فحينئذٍ: يقعون في التناقض، فنقول لهم: ونحن كذلك: لا نعني يدًا كيد المخلوق، ولا أصابع كأصابع المخلوق. وعلى هذا يلزمكم إثبات الجميع؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

وهكذا تُطبّق في جميع الصفات.

ﷺ القاعدة الثالثة: إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه، والاتفاق في المسمى لا يلزم الاتفاق في المسمى والحقيقة.

وهذا يتضح بضرب مثالين:

المثال الأول: نعيم الجنة.

فإن اللّه ـ سبحان وتعالى ـ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من

أصناف المطاعم، والمشارب، والملابس، والمناكح، والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبناً، وعسلاً، وخمراً، وماء، ولحماً، وفاكهة، وحريراً، وذهباً، وفضة، وحوراً، وقصوراً، وقد قال ابن عباس ﷺ: (ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء)[(١)]، فالاتفاق فيها فقط في الأسماء والمعنى الكلي، أما الحقائق والكيفية فبينهما من التباين ما لا يعلمه إلا اللّه، وإذا كان هذا بين المخلوق والمخلوق، فالخالق ـ سبحانه وتعالى ـ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق. وهذا بَيِّنٌ واضحٌ.

ولو لم يثبت القدر المشترك (الاتفاق في الاسم والمعنى الكلي) لما فهم الخطاب، فلابد من إثبات قدر مشترك تتفق فيه المعاني العامة[(٢)].

المثال الثاني: الروح.

فالروح إذا كانت موجودة حية، عالمة، قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تدرك حقيقته بأمرين:

ـ بمشاهدته.

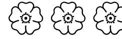
ـ وبمشاهدة نظيره. فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق وصفاته أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته، وأولى أن لا يعرف كيفيتها أحد، وكما أن أهل العقول عجزوا عن أن يحدّو الروح ويعرفوا كيفيتها، فهم أعجز أن يكيّفوا صفات اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٣٩٢).
(٢) ينظر: التدمرية (ص:٤٦ ـ ٤٧) شرح الرسالة التدمرية (ص: ١٧٦).
(٣) ينظر: التدمرية (ص:٥٦).

وإذا كانت الروح واتصافها بما وصفت به في الكتاب والسنة حقيقة، مع أنها لا تماثل الأجسام المشهورة، كان اتصاف الخالق بما يستحقه من صفات الكمال مع مباينة للمخلوقات من باب أولى[١].

كان الفراغ منه في ليلة الخامس عشر من شهر شوال لعام إحدى وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة. راجيًا الله أن يتقبله خالصًا لوجهه وينفع به، وصلى اللّه على نبيه وآله وصحبه.



(١) ينظر: شرح الرسالة التدمرية (ص: ١٧٨).



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

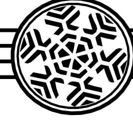
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة



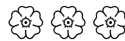


الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



المفيد في قواعد التوحيد

تأليف

د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

دار الإمام مسلم